الجامعة المستنصرية
كلية الاداب
قسم الانثربولوجيا التطبيقية

النخبة السياسية ورأسمالية الدولة العراقية
للفترة ١٩٦٨- ٢٠٠٣

اعداد
المدرس مشحن زيد محمد التميمي

١٤٣٥هـ ٢٠١٣ م

المقدمة

يعتبر العراق احد اكبر الدول العربية في المنطقة وكان للهزة التي إصابته في بداية التسعينات آثار جذرية على المنطقة بأسرها، ولان العراق يحمل في طياته إمكانات ضخمة وطاقات عظيمة وثقل بشري واقتصادي وجغرافي وسياسي هائل فان ما يجري في العراق يحمل أهمية مضاعفة.

وقضايا الحكم في العراق تحمل دلالة أساسية بالنسبة للعملية السياسية في العراق خاصة وان الحل الذي يطرحه الجميع لتطوير الديمقراطية العراقية هو ازاحة صدام حسين من السلطة وقد حصل هذا بالفعل ولكن الثمن كان احتلال العراق وتدمير بناه التحتية، فقضية النخبة التي يجيء على قمتها الزعيم البعثي هي القضية المحورية في العراق.

وتحاول هذه الدراسة الاقتراب من القضايا المتعلقة بنخبة السلطة في العراق وان تدرس العلاقة بينها في تركيبها ودورها ووظيفتها وفي سيرورتها وبين المجتمع العراقي الذي تحكمه رأسمالية الدولة منذ عام ١٩٦٨.

وفي هذا الإطار تناقش الدراسة المداخل النظرية المختلفة لدراسة نخبة السلطة ومحاولة تقديم إطار مناسب لدراسة نخبة السلطة في العراق من خلال المقابلة النقدية بين نظريات النخبة ونقيضها التاريخي نظرية الطبقة (الماركسية)، بعدها تنتقل الدراسة في المبحث الثاني إلى تحديد معالم رأسمالية الدولة في العراق سواء الاقتصادية- الاجتماعية أو السياسية الإيديولوجية وتأثير ذلك على طبيعة السلطة ومن ثم النخبة وبعدها يحاول المبحث الثالث تقديم بعض الاستنتاجات الخاصة بالتجنيد والحراك والصراع في إطار خلفيات واليات نخبة السلطة في العراق.

وتحاول الدراسة بالتالي اختبار فرضية هيكلية الظروف التي تخلق سـيرورة نخبة السلطة العراقية وانه بالتالي فان إزاحة صدام حسين عن السلطة تعني تغييـر أوضاعها على كافة الأصعدة.

المبحث الأول

مدخل نظري: النخبة أم الطبقة

بعد أن كانت كلمة النخبة تستخدم في القرن السابع عشر لوصف سلع ذات تفوق معين وامتد استعمالها فيما بعد ليشمل الإشارة إلى فئات اجتماعية متفوقة كالوحدات العسكرية الخاصة أو الطبقات العليا من النبلاء[١]، ظهرت بقوة في نظرية النخب التي تبلورت في مطلع القرن العشرين كرد فعل نظري في مواجهة خطر هيمنة المفاهيم الماركسية في علمي الاجتماع والسياسة، وعلى ذلك فهي منذ ظهورها وهي في مجابهة واضحة مع الماركسية مما يجعل أي محاولة لتقييم نظرية النخبة وتاطيرها علميا دون الوضع في الاعتبار هذا الظرف التاريخي تصبح غير ذات دلالة.

فبعد ان قامت الماركسية- مستندة على تحويل فكر هيجل- بنقد فكرة الدولة كقضية كلية (Higher Universal) أكثر رقيا، يمكن التغلب فيها على تناقضات المجتمع المدني، وتأكيد تبعية الدولة للتناقض داخل النظام الرأسمالي للإنتاج بين الثروة والفقر، ومن ثم للصراع بين الطبقتين البرجوازية والبروليتارية اللتين تجسدان هذه الجوانب المتناقضة في المجتمع، مما كان يعني ان الدولة أصبحت عنصرا تابعا في عملية اجتماعية شاملة تكون القوى المحركة الرئيسية فيها هي التي تنشا عن نمط معين من الإنتاج[٢]، أصبحت هناك ضرورة لظهور إطار علمي جديد يدافع عن البديل الإيديولوجي للماركسية وكان هذا الإطار هو نظرية النخب.

---

[١] توم بوتومور، النخبة والمجتمع، ترجمة جورج جحا، بيروت المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٢، ص٥.

[٢] توم بوتومور، علم الاجتماع السياسي، ترجمة وميض نظمي، بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر، ١٩٨٦، ص١٠.

واستندت نظرية النخب في محاولتها لـراب الصـدع الإيـديولوجي فـي الديمقراطية الغربية على تراث الاجتماع السياسي للالكسي دي توكفيل وماكس فيبر من اجل التأكيد على أهمية القوى السياسية المستقلة (جوهر التصور التقليدي الـذي تقوم على الديمقراطية الغربية المبنية على التمثيل) وان كان بشـكل آخـر يجسـد مجابهة أكثر مباشرة مع الماركسية[1] ذلك الشيء الذي يمكـن فهمـه فـي إطـار ضرورة مواجهة الصعود المتنامي للتصور الماركسي للسياسة.

ويتفق منظروا النخبة على ان المجتمع ينقسم إلـى أقليـة حاكمـة وأغلبيـة محكومة ويرون ان هذا لا يصف واقعا معينا لبعض المجتمعات، وانمـا يمكـن ان تنطبق تلك الحقيقة على كل المجتمعات وفي كل زمان ومكان[2]. فطبقـا لموسـكا، بين الحقائق والاتجاهات الثابتة التي توجد في جميع الكيانات السياسية، هناك واحدة هي من الوضوح بحيث تراها اقل العيون اهتماما. ففـي كـل المجتمعـات- مـن المجتمعات التي لم تتطور الا بشكل هزيل جدا ولم تبلغ إلا بدايات الحضارة، نزولا إلى المجتمعات الأكثر تقدما وقوة- تظهر طبقتان من الناس طبقة حاكمـة وطبقـة محكومة- والطبقة الأولى، التي هي دائما الأقل عددا تؤدي كافة الوظائف السياسية، وتحتكر السلطة وتتمتع بالمزايا التي تجلبها السلطة، في حـين ان الطبقـة الثانيـة، الأكثر عددا تخضع لتوجيه وسيطرة الأولى بطريقة تكون أحيانا قانونية إلـى هـذا الحد أو ذاك، وأحيانا أخرى تعسفية وعنيفة إلى هذا الحد أو ذاك طور باريتو صيغة لهذه النظرية طرح فيها حكم النخب باعتباره حقيقة شاملة غير متغيرة وغير قابلـة للتبديل فحقائق الحياة الاجتماعية يعتمد وجودها على الفروق النفسية بين الأفراد[3].

---

[1] بوتومور، المصدر السابق، ص١٢.

[2] مصطفى كامل السيد، دراسات في النظرية السياسية، القاهرة، بدون ناشر، ١٩٩٤، ص٢٥٦- ٢٥٧.

[3] بوتومور، المصدر السابق، ص١٢- ١٣.

وهكذا فان منظري النخبة يجمعون على حتمية أزلية السلطة (الدولة) ومن ثم على استقلالية دورها عن متغيرات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية في تعارض واضح مع أساس رؤية الماركسية للدولة وللسياسة الذي يؤكد على ان الدولة لم تكن دائما موجودة وانها بالتالي ليست قدر البشرية وانما هي نتاج الانقسام الطبقي في المجتمع.

وبعيدا عن هذا الاتفاق بين منظري النخبة فهم يختلفون في الكثير ففيما يتعلق بأسس وجود النخبة ينحو باريتو إلى انه دائما ما يوجد أشخاص متميزون بخصائص لا يشاركهم فيها اخرون في المجتمع بينما يتحدث موسكا عن التنظيم.

ينطلق باريتو من بحثه لقضية المنفعة وانه لا يوجد معيار محدد للمنفعة ليفوق بين القوة القومية من ناحية وبين الرخاء الفردي من الناحية الأخرى كتخليص ونتيجة للفصل بين المنفعة الاجتماعية والمنفعة الفردية فالمنفعة الاجتماعية لا يمكن تحديدها الا باستخدام معيار.. المجد.. القوة.. الرخاء ولذلك فهي لا يمكن تحديدها على وجه الدقة وعلى ذلك فان نظم قيم الأفراد ومرجعياتهم ليست واحدة وبالتالي فان المنفعة القصوى الجماعية لا يمكن الحكم عليها الا عن طريق قرار من حكم[١].

ومن هذه المنطلقات المجردة ينتقل باريتو إلى الرابطة الاجتماعية حيث يرى ان المجتمع ليس شيئا واحدا بسبب التعارض الراديكالي بين نظم القيم الفردية الا انه في هذا التعارض تكمن أهمية خاصة اذ انه يدلنا على انه في كل المجتمعات المعروفة هناك فصل وبمعنى ما تعارض بين مجموع الأفراد المحكومين وبين اقلية حاكمة يعرفها باريتو تعريفين الأول واسع يعرف النخبة بانها العدد القليل من الأفراد الذين كل في مجال نشاطه نجحوا في الوصول إلى مرتبة عالية في

---

[١] Ramon Aron, Main Currents in Sociological Thought ٢, London: Pin-Guin Books: ١٩٧٤: P. ١٥٨.

الهيراركية المهنية فالصحفي الناجح والطبيب الناجح والفنان الناجح ينتمون بهذا المعنى إلى النخبة، اما التعرف الضيق الخاص بالنخبة الحاكمة وهي ذلك العدد القليل من الأفراد الذين نجحوا والذين يمارسون وظائف الحكم سياسيا واجتماعيا عن طريق وسيلتين القوة والمكر (أسد وثعلب ميكافيلي)[١] ويتمتع هؤلاء الأفراد بقدرات خاصة تجعلهم ينجحون ويتفوقون على غيرهم من المواطنين، ونتيجة لحيازة تلك الصفات المتميزة والقدرات الخاصة يصبحون مؤهلين أكثر من غيرهم للقيام بمهام الحكم.

اما نظرية موسكا في النخب الحاكمة فهي اقل اعتمادا على الصفات النفسية وذات طابع سياسي واضح فكل نخبة سياسية تتميز مبدئيا بتركيبة حكومية خاصة بها هي المعادل الموضوعي لما يسميه ايديولوجية الشرعية أو فكرة ان تبرر النخبة الحاكمة سلوكها وتوجيهاتها وتحاول ان تقنع بها الأغلبية من المحكومين.

والسمة الأساسية التي تتمتع بها النخبة أو الأقلية الحاكمة هي انها منظمة، اما أغلبية المواطنين فهم غير منظمين ومن ثم فان الأقلية المنظمة تواجه أعدادا كبيرة من الأفراد ولا يمكنهم ان يحولوا قوتهم العددية إلى مصدر للنفوذ السياسي بسبب افتقادهم للتنظيم ومن ثم فانهم يواجهون الأقلية المنظمة فرادى. ومن هنا تستمر تلك الأقلية في فرض سيطرتها عليهم[٢].

ويعتبر كل منهم هذا الأساس الذي تتشكل من خلاله النخبة محركا لدورة المنتخب.

اما رايت ميلز فهو يفضل اصطلاح نخبة القوة عوضا عن النخبة الحاكمة على أساس ان النخبة الحاكمة تعبير مشحون شحنا رديئا فالطبقة اصطلاح اقتصادي والحكم اصطلاح سياسي (يلاحظ هنا التركيز على الفصل بين ما هو سياسي

---

[١] Ibid, P. ١٥٩.

[٢] مصطفى كامل السيد، المصدر السابق، ص٢٦١.

واقتصادي) فالطبقة الحاكمة مصطلح يحمل فكرة هي ان طبقة اقتصادية تحكم سياسيا وهو ما يرفضه، إلى جانب هاذ فان ميلز يقدم في دراسته صفوة القوة تحليلا مختلفا حول الاسس التي تتشكل من خلالها النخب فهو يؤكد على توضيح كيف يمكن ان تترابط جماعات الصفوة الأساسية ترابطا مطردا متفقة على أهداف السياسة العامة ومع ذلك فقد انتقد ميلز المفهوم الماركسي عن الطبقة الحاكمة الذي يقوم على أساس من المصلحة الاقتصادية وقدم شواهد عديدة للدفاع عن وحدة صفوة القوة وعبر انها التوافق الذي لا يحدث بسهولة بين القوة الاقتصادية والسياسية والعسكرية[١] وركز ميلز على قضايا أساسية تتلخص فيما يلي أولاً ان التغيرات التكنولوجية والاجتماعية وقد اوجدت تركزا للقوة لم يسبق له مثيل ووسعت بالتالي من الهوة التي تفصل بين النخبة والجماهير ثانيا انه لا يمكن الحكم على طابع صفوة بعينها وعلى سياستها العملية بالنظر إلى خلفيات اعضائها الاجتماعية[٢].

وهنا يمكن الاشارة إلى تميز ملز نتيجة دراسته الميدانية للولايات المتحدة الامريكية بمسالة وحدة الصفوة أو النخبة الحاكمة بينما يقف ريمون ارون في مكان اخر حيث يؤكد في دراسته (صراع الطبقات) والتي يرسم فيها الخطوط الاولى من نظرية الفئات الحاكمة في المجتمعات الصناعية انه يمكن استخلاص نموذجين مثاليين حسبما تميل إلى ان تكون موحدة في فئة واحدة (يقترب منه النظام السوفيتي) أو مفرقة عن بعضها وفي حالة خصام مكشوف إلى حد ما (كما في النظم الغربية) الا انه يعود فيؤكد على ضرورة وأهمية هذا الانفصال المسمى رأسماليا والقائم على التفريق بين الحكام، مالكي وسائل الإنتاج والموظفين الذين

---

[١] توم بوتومور، علم الاجتماع والنقد الاجتماعي، ترجمة د. محمد الجوهري- د. السيد الحسيني، د. علي ليلة، د. احمد زايد، القاهرة، دار المعارف، ١٩٨١، ص١٧٣.

[٢] انظر: C. Wright Mills, the Power Elite, Oxford Univ. Press, ١٩٧٣.

يرعون الشؤون العامة- على حد قوله- لحفظ التوازن والحرية لصالح المجتمع[١].
وينقح ارون النظرية الميكافيلية التي تقوم عليها نظرية النخب فيقول (حقا ان النظرية الميكافيلية تشوبها عيوب كثيرة فحقيقي ان في جميع المجتمعات اقلية تمسك بزمام السلطة تمارس الوظائف العليا أو تشغل المناصب التي توفر دخلا كبيرا ومقاما عاليا. على ان الطابع الذي تتسم به المجتمعات الصناعية هو ان وحدة الفئة الحاكمة ليست ظاهرة طبيعية، لانه لم يبق في عصرنا ما كان يسمى لا بالاصناف ولا بالمراتب واحوال متمايزة حقوقيا... ولما كان تعدد الفئات القائدة من معطيات المجتمع الصناعي، لذا تخفي فكرة الطبقة القائدة المسالة أكثر من ان توضحها)[٢].

مما سبق يتضح عمق الهجوم الذي تشنه نظرية النخب على الماركسية والذي يغلف علميتها بإطار ايديولوجي اكيد الا انه وفقط بالفهم الواعي لذلك يمكن ت جريد العلم فيها (أي ما يمكن التعويل عليه كقوانين تقدم تفسيرا حقيقيا للواقع وتساهم في تفسير القوانين التي تسير ظواهره) من غلافه الايديولوجي ليمكن الاستفادة منه في تطوير إطار نظري يقدم الاجابات على الأسئلة المختلفة التي تطرحها إشكالية السلطة من هنا يجب النظر إلى الجدل بين مفهومي النخبة والطبقة من خلال تقييم النقد الذي قدمته نظرية النخب للطبقة كإطار.

المطلب الأول: النخبة في مواجهة الطبقة

وجهت نظرية النخب العديد من الانتقادات إلى الماركسية كنظرية وبالذات للطبقة كإطار نظري للتعامل مع قضايا المجموعة المسيطرة على الجهاز السياسي للدولة ويمكن اجمال هذه الانتقادات في التالي كما يوجزها بولانتزاس في كتابه "السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية".

---

[١] ريمون ارون، صراع الطبقات، ترجمة عبد الحميد الكاتب، بيروت، منشورات عويدات، ١٩٨٣، ص ١٣٥- ١٣٦.

[٢]ريمون ، صراع الطبقات ، ص١٤٧.

أولاً: قضية الطبقة السائدة سياسيا وهي ما يعبر عنه أحيانا بالطبقة السياسية في مفهوم نظريات النخب السياسية، وهو تعبير خاص، وينصب الاعتراض الأساسي على النظرية الماركسية، في هذا الخصوص، على انها تفترض وحدة الطبقة السائدة اقتصاديا والطبقة السائدة سياسيا، في حين ان الأمر ليس كذلك دائما، كما لاحظت تلك النظريات بحق. ومن هنا كانت المحاولات المختلفة لصياغة مفهوم للسلطة السياسية، لا يمت للمفهوم الماركسي بصلة ويضاف إلى هذا الاعتراض الأساسي اعتراض تيار ما يسمى بالتحولات- Transformations- في النظام الرأسمالي الذي يرى انه لا يمكننا في الوقت الحالي ان نقول ان هناك طبقة سائدة اقتصاديا بالمعنى الماركسي لهذا التعبير انفصال الملكية عن الاشراف، وتداول وحراك الجماعات الاجتماعية، وهذا يقتضي اللجوء إلى تفسيرات أخرى لأساس السلطة السياسية[١].

وقد تناول ارون هذه العملية بالتفصيل في كتابه "صراع الطبقات" وكتابه "التقدم وزوال الوهم" والذي يلخصه بوتومور على النحو التالي: اصبح نظام التدرج الاجتماعي في المجتمعات الصناعية- وكنتيجة للتطور الاقتصادي- اصبح أكثر تعقيدا من ذي قبل. فلم يظهر أي شكل من الاستقطاب بين الطبقتين المتنازعتين "البرجوازية والبرولتاريا"، ولم تزداد نسبة عمال الصناعة أو اصحاب الحرف اليدوية من السكان بل بدات هذه النسبة في التناقص في معظم البلدان المتقدمة، وتم تقليل ساعات العمل مع زيادة الدخول الفعلية وتزايد معدل الحراك الاجتماعي أو انه في طريقه إلى التزايد. وتعني هذه التغيرات- كما يذهب ارون- ان الظروف الأساسية لتشكل البناء الطبقي والمحافظة عليه- بمعنى التماسك الداخلي لكل طبقة واستمراريتها من جيل إلى جيل، ووعي الفرد بانتمائه لطبقة معينة والوعي الذاتي

---

[١] نيكولاس بولانتزاس، السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية، ترجمة عادل غنيم، القاهرة، دار الثقافة الجديدة، ١٩٨٩، ص٤١٨.

بالطبقة نفسها- كل هذه الظروف قد ضعفت بشدة، ان لم تكن قد اختفت تماما. وبصفة عامة فان ارون اعاد صياغة المسالة الاجتماعية من خلال استبداله لفكرة التناقض بين الرأسمالية والاشتراكية بفكرة التناقض بين المجتمعات الصناعية وغير الصناعية[1].

ثانيا: قضية جهاز الدولة والبيروقراطية فهذه النظرية ترى انه وفقا للمفهوم الماركسي تتركز كافة الوظائف السياسية من الناحية الواقعية، في يد الطبقة السائدة اقتصاديا وسياسيا. ويمارسها عمليا اعضاء هذه الطبقة ذاتها. غير انه اذا كانت الطبقة الاقطاعية تجمع بين وظائف الحكم السياسية والإدارة العامة والوظائف العسكرية... الخ، فليس هذا هو واقع الحال بالنسبة للبرجوازية. ومن هنا كان اللجوء لتفسير هذا التباين إلى مفهوم ينظر إلى وجود جهاز الدولة ذاته باعتباره أساس السلطة السياسية. واذا يخلط هذا المفهوم بين سلطة الدولة وجهاز الدولة فانه يضفي بذلك على بيروقراطية الدولة سلطة خاصة، ومن جهة ثانية، ترى تلك النظريات ان الدولة في مفهوم النظرية الماركسية، تعمل كمجرد اداة لسيطرة الطبقة السائدة.

وهو مفهوم يحرم النظرية الماركسية من إمكانية بحث الاستقلالية النسبية للبيروقراطية ازاء الطبقة السائدة، ومن هنا، كان لجوء تلك النظريات إلى أخفاء سلطة سياسية مستقلة على البيروقراطية. سلطة موازية للسيطرة الطبقية الاقتصادية أو السياسية فهذا هو في راي تلك النظريات السبيل الوحيد لتفسير نشاط البيروقراطية المتميز[2].

ثالثا: فيما يتعلق بالصراع الطبقي تورد نظرية النخب ملاحظتين حول رؤية النظرية الماركسية:

---

[1] توم بوتومور، علم الاجتماع والنقد الاجتماعي، مصدر سابق، ص١٤٧.

[2] نيكولاس بولانتزاس، المصدر السابق، ص٤١٨.

الاولى: الخطا في الإيمان بان الصراع الطبقي يتحدد بالأساس بالعامل الاقتصادي أو بالصراعات التي تنجم عن ملكية أدوات الإنتاج بينما ان السيطرة على الدولة أو القوة العسكرية يمكن أيضاً ان يكون أساس الصراع والتعارض بين النخبة والجماهير.

الثانية: ان النظرية الماركسية اخطات في الإيمان بان الصراع الطبقي المعاصر يختلف جذريا عن الصراع الطبقي الذي يمكن ان نلاحظه عبر العصور وان انتصار البروليتاريا سيضع نهاية له فالصراع الطبقي المعاصر هو صراع بين البرولتاريا والبرجوازية سينتج عنه انتصار من يتحدثون باسم البروليتاريا وليس البروليتاريا أي اقلية متميزة لا تختلف عن النخب التي سبقت أو التي ستعقب(١).

الحقيقة ان هذا النقد الذي تقدمه نظرية النخب نقد موجه إلى تاويلات خاطئة للنظرية الماركسية في السياسة نتيجة تشويه كثير من مفاهيمها العلمية فكما يلاحظ بوتومور بحق فان نقاش كل من موسكا وباريتو لها ابعد حدود نظرية ماركس إلى أكثر مما تشمل، فماركس لم يقل ان كل تغيير اجتماعي أو ثقافي يمكن ان يرد إلى عوامل واسباب اقتصادية، بل سعى إلى البرهان إلى ان اشكال المجتمع الرئيسية وبشكل خاص ضمن دائرة المدنية الأوربية يمكن ان تميز استنادا إلى انظمتها الاقتصادية وان التغيرات الاجتماعية الكبرى من شكل من أشكال المجتمع إلى اخر يمكن ان تفسر على أفضل وجه بالتغير الحاصل في النشاط الاقتصادي الذي احدث فئات اجتماعية جديدة ذات مصالح اقتصادية وسياسية جديدة(٢).

ويقدم بولانتزاس تقييم مكثفا لهذا النقد في كتابه السلطة السياسية والطبقة الاجتماعية حيث يؤكد على انه لا ينبغي الوقوف طويلا عند مفهوم تعدد النخب

---

(١) Raymon Aron, Main Currents in Sociological Thought ٢, op. cit., P. ١٦١.

(٢) توم بوتومور، النخبة والمجتمع، مصدر سابق، ص٢٥.

السياسية أو الفئات الحاكمة فما هو الا رد فعل ايديولوجي نموذجي للنظرية الماركسية في السياسة انه مفهوم التيار الوظيفي فهذا النفي لوجود أي وحدة بين ما يسمى بالنخب السياسية أو الفئات الحاكمة يستهدف من حيث وظيفته الايديولوجية، تجنب الانزلاق إلى التسليم بوجود الصراع الطبقي، فمن يسلم بوجود طبقة حاكمة وليس صدفة ان يدرك ارون ذلك أكثر من غيره، فالذين يستندون إلى المذهب الوظيفي الذي يجدد مفهوم السياسة والواقع السياسي من خصوصيته، ويعتبرون السياسة وظيفة غير محددة Diffuse وغير متميزة هي إدارة مختلف العناصر والمجالات Elements- Domains التي يتالف منها المجتمع ككل متكامل Integreetotalite ومن ثم يخلص هؤلاء إلى تعريف النخب السياسية استنادا إلى موقعها القيادي في مختلف مجالات الواقع الاجتماعي، ومنها المجال السياسي المنظم أي الدولة فهي تعد اذن نخبا سياسية باعتبارها فئات حاكمة ويرجع تعدد هذه النخب إلى عدم وجود روابط بين هذه الميادين المختلفة سوى تكاملها في الكل الاجتماعي، كما يرجع إلى ان هذه الشرائح الاجتماعية العليا من الجماعات الاجتماعية المختلفة تمثل مصالح متباينة وان كانت متكاملة. وحسب هذه النظرية تعتبر القيادات النقابية العليا والقيادات العليا لكل الأحزاب السياسية الامة والمديرين الكبار للاحتكارات وكبار البيروقراطيين في الدولة يعتبر هؤلاء- ولذات السبب- فئات حاكمة. فهل يمكن القول بانهم يشكلون وحدة سياسية؟ ان في هذا القول اسرافا شديدا وفي هذا السياق يفترض ان لجهاز الدولة وان للبيروقراطية ولاسيما قممها سلطة سياسية مخصومة ويحكم علاقة هذه السلطة بغيرها من السلطات المفهوم العام لتجزئة السلطة السياسية المميز للنظرية الوظيفية[١].

اما فيما يتعلق بالتيار الذي يسلم بوحدة النخب السياسية ويعبر عنه مفهوم الطبقة السياسية فيقول بولانتزاس انه في نقده للمفهوم الماركسي للطبقة الحاكمة لا

---

[١] نيكولاس بولانتزاس، مصدر سابق، ص٤٢٠- ٤٢١.

يدع المجال لبحث ظاهرة حديثة هي ظاهرة انتقال مركــز الثقــل فــي الوظــائف السياسية من وظيفة إلى أخرى أو لبحث الدور الخاص للبيروقراطية ويميــل هــذا التيار إلى التمسك بمفهوم عام ومبسط للسيطرة السياسية يستند إلى مصادر أخــرى للسلطة موازية للسلطة السياسية وترتبط هذه النخــب ومنهــا البروقراطيــة بهــذه المصادر الأخرى للقوة ومع ذلك يفترض انها موحدة وترجع وحدتها- كما اوضــح رايت مليز- إلى ان رؤساء الشركات الاقتصادية والزعماء السياسيين وفيهم كبــار البيروقراطيين والقادة العسكريين أي النخبة ينتمون إلى اثرياء المنظمات وهكذا فان هذا التصور الذي أراد ان يتجاوز ما يسمى بالحتمية الاقتصــادية للماركســية وان يبحث النشاط المستقل للبيروقراطية وقد انغمس هو ذاته في حتمية اقتصادية مفرطة فهو يفسر النشاط السياسي لجهاز الدولة بانتماء أعضــائه وغيــرهم مــن النخــب الأخرى إلى ذلك المركز الذي يوحدهم أي إلى انتمائهم إلى جماعة أصحاب الدخول المرتفعة[1].

ويخلص بولانتزاس إلى ان العيب الرئيسي لهذا النقد هــو انــه لا يقــدم أي ايضاح لأساس القوة (السلطة) السياسية وان نظرية النخــب مــع تســليمها بتعــدد مصادر القوة السياسية عجزت عن تفسير العلاقة بينها فضلا عن انها انتهــت إلــى نتائج تتناقض مع ما كانت تهدف اليه فنقدها للمفهوم الماركســي المشــوه للطبقــة الحاكمة وبحثها لالية عمل البيروقراطية ينتهي إلى التسليم بوحدة النخب السياســية غير انها تبقى في هذه الحالة وحدة ايديولوجية فبالنسبة للبيروقراطية تــؤدي هــذه المفاهيم اما إلى الخلط بين الية عمل البيروقراطية وانتمائها إلى جماعة اقتصــادية خيالية (ميلز) أو إلى اعتبارها فاعلا ينفرد بالسلطة السياسية بمعناها الضيق (فيبــر) أو بمعناها الواسع (بيرنهام)[2].

---

[1] نيكولاس بولانتزاس، مصدر سابق، ص٤٢٢.

[2] المصدر نفسه، ص٤٢٢.

المطلب الثاني: نظرية الطبقة الحاكمة في عالم الشمال وعالم الجنوب

ينعكس المدخل الذي نرى منه الدولة بوضوح على تكييفنا للطبقة الحاكمة ومن ثم فان التاطير النظري لقضايا الطبقة الحاكمة يقتضي موضعة الدولة في علاقتها بالمجتمع وتطوره من ناحية وفي علاقتها بالسياسي من ناحية أخرى.

يقول كارل ماركس في رسالة لارنولد روج في سبتمبر ١٨٤٣ "ان الدولة السياسية هي رمز وتلخيص للصراعات العملية للإنسان ومن ثم فان الدولة السياسية تعبر في تركيبها السياسي الخاص عن كل الصراعات الاجتماعية والحاجات والحقائق، ولهذا فبالتأكيد ليس أدنى من مستوى المبادئ ان نطرح السؤال السياسي الغاية في التخصص فعلى سبيل المثال الفرق بين الإقطاعية وبين النظام التمثيلي الخاضع لانتقادنا لان هذا السؤال يعبر فقط بطريقة سياسية عن الفارق بين حكومة بواسطة الشعب وبين حكم الملكية الخاصة. ومن ثم فان النقد يمكن- بل يجب- ان يتعامل مع هذه الأسئلة السياسية (والتي في راي غلاة الاشتراكيين غير ذات دلالة[١]. وهكذا تجاوز ماركس كل الادعاءات التي اتهمته بتجاهل خصوصية البعد السياسي للمجتمع ويزيد من أهمية تجاوزه هذا ان البعد السياسي يظل البعد السياسي للمجتمع ويظل في علاقة ارتباط واضحة مع المستوى الاقتصادي والاجتماعي مفهوم ماركس للدولة يؤكد على علاقتها- من خلال الطبقة الحاكمة- بالتوجيه العام لعملية العمل ولاسيما في مجال إنتاجية العمل حيث تقوم الدولة بدور مزدوج مماثل لدور الرأسمالي ودور تنظيم عملية العمل والإشراف عليها.

اما فيما يتعلق بدور الجهاز التنفيذي الإداري والبيروقراط فهو في هذا الإطار جزء لا يتجزأ من بنية الدولة فالدولة وتنظيم المجتمع من وجهة نظر سياسية واجتماعية ليسا شيئين منفصلين فالدولة هي تنظيم المجتمع والدولة لا تستطيع ان

---

[١] Saul K. Padover (Editor), The Eosential Mary "Thenon Economic Writings", New York: New American Library, ١٩٧٩, P. ٣٧٤, ٣٧٥.

تتجاوز التناقض بين الأهداف والنوايا الحسنة للإدارة وبين مشــاكل التعامــل مــع الموارد بدون تجاوز ذاتها ولهذا فهي مبنية على هذا التناقض[١].

والواقع ان الدولة القديمة لم تكن تعرف هذا الفصل بين ما هو سياسي وغيــر سياسي لان الإطار السياسي فيها كان يحيط بكل شيء وبالتالي فهو الدولة بكاملهــا والمدار السياسي لم يكن يتميز في هذه الدولة عن مداراتها الأخرى. فلا وجود بعــد لدستور متميز عن الدولة الواقعية والمادية أي عن الشعب في وجوده الحقيقي الذي هو المجتمع المدني. فالدولة السياسية لم تكن قد ظهرت بعد باعتبارها الشكل للدولة المادية فكان السياسي يعبر عن هوية الدولة باكملها دون ان يكون لبقية القطاعــات فيها أي وجود فاعل مستقل وهذا يعني ان الدولة القديمة كانت تقوم على التوحــد أو الانصهار بين الدولة السياسية والمجتمع المدني الذين ما كانا قد توصلا بعــد إلــى نوع من الانفصال الذي يميز الدولة الحديثة التي هي في الواقع تأليف بــين الدولــة السياسية والدولة غير السياسية حيث تعتبر الأولى العنصر الشكلي للدولة والثانيــة هي له بمثابة العنصر المادي أو المحتوى[٢].

ومن هنا تجيء محورية مفهوم الطبقة كإطار يربط بين المستويين المختلفــين للدولة ومفهوم الطبقة لا يقتصر على علاقة عناصر المجتمع بعلاقات الإنتاج. وانما يشير هذا المفهوم إلى انعكاسات البنية الاقتصادية ككــل علــى مجــال العلاقــات الاجتماعية فمفهوما السلطة والسيطرة لا يشملا- من حيــث ارتباطهمــا بالطبقــة- الأبنية السياسية فحسب بل يشملان أيضاً مجال العلاقات الاجتماعية بأسره أي كــل مجال الممارسات الطبقية الاقتصادية والسياسية والإيديولوجية[٣].

---

[١] Ibid, P. ٣٧٧.

[٢] موريس باريبي، تكون الدولة الحديثة في نظر ماركس، ترجمة حليم اليازجي، مجلة الطريق، يوليو ١٩٩٤، العدد ٤، ص٩٤- ٩٥.

[٣] نيكولاس بولانتزاس، المصدر السابق، ص٤٢٦.

وباختصار فان المفهوم الماركسي للطبقة لا يفترض تركز الوظائف السياسية المختلفة في الواقع في يد أعضاء طبقة معينة. بل ان هذا المفهوم هو الـذي يفسـر إمكانية عدم تركز هذه الوظائف، تبعا للاشكال الملموسة التـي يتخـذها الصـراع الطبقي والابنية السياسية وأنماط واشكال الدولة ونظم الحكم غير ان الحـديث عـن العلاقات بين الطبقات المختلفة لاي حل مشكلة تحديد طبيعة الجماعـة الاجتماعيـة التي تنتمي إلى جهاز الدولة (البيروقراطية)[١] فمع التطـور التـاريخي للاشـكال الاقتصادية والسياسية تزايد إنتاج نمط جديد من الموظفين هم من يمكـن وصـفهم بالموظفين المحتـرفين Career functionaries المـدربين فنيـا علـى العمـل البيروقراطي (المدني والعسكري) ولهذه الحقيقة أهمية بالغة بالنسبة لعلـم السياسـة ولتاريخ الاشكال التي تتخذها الدولة[٢].

فوجود الدولة كجهاز منفصل متخصص في تطبيق القانون إلى جانـب عـدد اخر من الأنشطة الفرعية مثل جمع الضرائب يشير إلى وجـود مجموعـات مـن الأشخاص الذين قد لا ينتمون إلى الطبقة الرأسمالية والذي يرتبط وجودهم بوجـود الدولة وهكذا تظهر البيروقراطية كشريحة منفصـلة قـد تكـون لهـا مصـالحها المتميزة[٣].

والبيروقراطية بهذا المعنى هي النتاج النوعي لتأثير الدولة كبنية في عناصـر التكوين الاجتماعي واذا كان لبنية هذا الميدان السياسـي انعكاسـاتها أيضـاً علـى عناصر المجتمع المقسم إلى طبقات اجتماعية واجنحة طبقية فان البيروقراطية كفئة

---

[١] المصدر نفسه، ص٤٢٦.

[٢] انطونيو غرامشي، كراسات السجن، ترجمة عادل غنيم، القـاهرة، دار المسـتقبل العربـي، ١٩٩٤، ص١٩٧.

[٣] W. Wesolowski, Classes, Strata and Power, London: Routledge and Kegan Paul: ١٩٧٩, P. ٣١.

اجتماعية هي نتاجها النوعي ويتجلى هذا بالدرجة الأولى في انتمائها إلـــى جهـــاز الدولة وفي انها هي التي تشغل مؤسسات السلطة السياسية اذا جاز التعبير، واعتبار البيروقراطية فئة اجتماعية تنتمي إلى جهاز الدولة ليس الا احـــد وجهـــي المســـالة فلتعبير البيروقراطية عند ماركس وانجلز ولينـــين وجرامشـــي معنيـــان مختلفـــان والتمييز بينهما في غاية الأهمية والمعنى الثاني هو ذلك النسق التنظيمـــي الخـــاص بجهاز الدولة والية عمله الداخلية والذي يتجلى فيه التأثير السياســـي للايديولوجيـــة البرجوازية في الدولة: ويتمثل هذا التأثير فيما يسمى عادة بالنزعـــة البيروقراطيـــة Bureaucratism واشـــاعة البيروقراطيـــة Bureaucratisation[١]. ومشـــكلة البيروقراطية تكمن في انها تشكل فئة اجتماعية من نوع خاص بمعنى ان الية عملها الخاص التي تميزها كفئة لا تحدد مباشرة بانتمائها الطبقـــي- كمـــا يـــرى رالـــف ميليباند[٢] أي انها لا تخضع مباشرة للنشاط السياســـي للطبقـــات والأجنحـــة التـــي خرجت من صفوفها وانما تتوقف الية عمل البيروقراطيـــة علـــى طبيعـــة النشـــاط الملموس لجهاز الدولة بل على الموقع الذي تحتله الدولة داخل التكوين الاجتمـــاعي ككل وعلى علاقتها المعقدة بالطبقات والأجنحة المختلفة وهذا هو مـــا يســـمح لهـــا بالوحدة والتماسك المميزين لها كفئة اجتماعية بالرغم من تنـــوع مصـــادر تجنيـــد شرائحها المختلفة وتباين انتماءاتها الطبقية[٣].

يقول لينين "ان أشكال الدولة البرجوازية في منتهى التنوع ولكن كنهها واحد: فجميع هذه الدول هي بهذا الشكل أو ذاته وفي نهاية الامر دكتاتوريـــة البرجوازيـــة

---

(١) نيكولاس بولانتزاس، مصدر سابق، ص٤٢٧.

(٢) Ralphmiliband, the State in Capitalist Society: an Analysis of the Western System of Power, London: the Camelot Press Ltd: ١٩٧٠.

(٣) نيكولاس بولانتزاس، مصدر سابق، ص٤٢٧- ٤٣٠.

على التأكيد"[١] وهذا حقيقي فكما يشير بوخارين ان في نظام رأسمالية الدولة الـــذات الفاعلة الاقتصادية هي الدولة الرأسمالية، الرأسمالي الجماعي وعملية الإنتاج هـــي عملية انتاج فائض القيمة الذي يصب في أيدي طبقة رأسمالية تحاول تحويـــل هـــذه القيمة إلى فائض انتاج فنظام رأسمالية الدولة هو أكمل أشكال اســـتغلال الجمـــاهير بواسطة اقلية من الحكام فواجب العمل العام في ظل رأسمالية الدولة تعني اســـتبعاد الجماهير العاملة وفي ظل هيكل رأسمالية الدولة تمثل كافة أشكال الاكراه من جانب الدولة ضغطا يضم توسيع عملية الاستغلال وقبل لينين وبوخارين طرح انجلز نفس الأفكار في كتابه ضد دوهرنج "كلمات زادت القوى الإنتاجية التي تســـتولي عليهـــا الدولة، كلما أصبحت الهيئة الجماعية الحقيقية لكل الرأسماليين وكلما زاد المواطنون الذين تستغلهم يظل العمال اجراء بروليتاريين. الى ان تم الغاء العلاقة الرأســـمالية انها بالاحرى تدفع إلى حد اقصى"[٢].

وتعتبر رأسمالية الدولة تحول نوعي في مسار الرأسمالية حيث تجمع الدولـــة الحديثة لاول مرة وعلى نحو دائم بين الاقتصادي والسياسي بـــين إدارة الاقتصـــاد وإدارة البشر وهذا معنى كونها اليوم في جميع البلدان شرقا وغربا توتاليتاريـــة أي شمولية الاستبداد[٣]. وفي العالم العربي على وجه التحديد فان الفئة التي تنتمي إلـــى الطبقة المتوسطة التي امتلكت السلطة تحولت إلى الفئة المهيمنة مـــن البرجوازيـــة الكولونيالية مما يؤدي إلى ازمة هيمنة طبقية هي نتاج لتطور التناقض بين تلك الفئة من قطاع عام أو قطاع دولة وبين الفئات الأخرى من البرجوازيـــة لاســـيما الفئـــة

---

[١] لينين، الدولة والثورة، مختارات لينين في ثلاثة اجزاء، ج٢، موســـكو: دار التقـــدم، ١٩٧١، ص٤٠٨- ٤٠٩.

[٢] Tony Cliff, State Capitalism in Russia, London: Plouto press, ١٩٧٤.

[٣] العفيف الاخضر، انهيار رأسمالية الدولة التالينية في: محمود امين العالم (محرر)، الماركســـية البيرويسترويكا ومستقبل الاشتراكية، القاهرة، دار قضايا فكرية، ١٩٩٠، ص٩٧.

الريفية منها من جهة والفئة المدنية التي تسيطر على القطاع الخاص من جهة أخرى والتعايش قائم في إطار بنية علاقات الإنتاج بين قطاع الدولة والقطاع الخاص أي بين مختلف فئات الطبقة المسيطرة وهو قائم على أساس من هيمنة الفئة المرتبطة بقطاع الدولة وهي الفئة التي تمتلك بالفعل سلطة الدولة[١] وهذا هو الحال في معظم الدول العربية التي تمارس فيها البيروقراطية المسيطرة على جهاز الدولة كطبقة مع البرجوازية حيث يصعب التفرقة بينهما.

---

[١] مهدي عامل، مقدمات نظرية لدراسة اثر الفكر الاشتراكي في حركة التحرر الوطني، بيروت، دار الفارابي، ١٩٩٠، ص٣٢٢، ٣٢٣.

المبحث الثاني

الدولة والطبقة الحاكمة في العراق

المطلب الأول: رأسمالية الدولة في العراق

الدولة في العراق النشأة والخصوصية:

في القرن العشرين مر الشرق الأوسط بسلسلة من التحولات الجذرية وعلى رأسها الاندماج في العالم الرأسمالي عن طريق الاستعمار وقد استوجب هذا الاندماج تغييران في هذه المجتمعات قبل الرأسمالية وهذه التغيرات تركت آثارها على المستوى السياسي في شكل الثورات والتمردات والانتفاضات والمواجهات في أوربا على طبيعتها وتكوينها ووظائفها بسبب الفارق الجوهري في تكوين الأنماط الاجتماعية بينهما والذي يتمثل في ان التحول في الأنماط الاجتماعية الأوربية نبع من الصراع بين الإقطاع والرأسمالية التنافسية كنتيجة لنضج التناقضات بينهما بينما لم يكن الحال كذلك في الشرق الأوسط وانما جاء التحول دون بروز برجوازية حقيقية نابعة من مثل هذا الصراع وهكذا جاءت الدولة الحديثة محملة بخصوصيات التناقضات الأولية[١] مما يمثل احد الحقائق الفارقة التي تصيغ آلياتها.

والعراق المعاصر وريث طبيعي لسلسلة من الأنظمة السياسية التي انبثقت من بلاد الرافدين تحتوي على حجج ومبررات للعراقيين المعاصرين كما للذين يريدون تمزيقه دويلات أو ضمه لما هو اكبر منه[٢] الا ان الحقيقة ان العراق لم يكن ابدا كيانا سياسيا منفصلا ومستقلا قبل القرن العشرين فقديما وفي ظل حكم السومريين والبابليين والاشوريين كان العراق مقسما إلى ممالك معادية لبعضها..

---

[١] Brayan S. Tumer, Capitalism and Class in the Middle East, Theories of Social Change and Economic Development, London: Heinemann Educational book: ١٩٨٤, P. ١٠٦.

[٢] غسان سلامة، المجتمع والدولة في المشرق العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧، ص٢٩- ٣١.

وفيما بعد كان جزءا من الإمبراطوريات الكبرى وأهمها الإمبراطورية العباسية.. وبصفة خاصة كانت الشؤون الداخلية للعراق تصرف من مراكز القوة الخارجية على المنطقة، وسواء كانت هذه المراكز في فارس أو بيزنطة أو مكة أو دمشق أو تركيا[١].

وكانت معاهدة ١٩٢٢/١٠/١٠ بين العراق وبريطانيا والتي انشئت على اثرها دولة العراق الحديث تنويعة جديدة على نفس الاتجاه فبناء الدولة المستقلة كان نتاج وهدف الاستراتيجية البريطانية التي نظرت للمعاهدة على انها شهادة الدولة الحديثة التي لا يمكن لاي نص لاحق ان يناقضها بما في ذلك دستور الدولة الجديدة وجاءت الملاحق المالية والادارية تثبت دعائم السياسة الجديدة بحيث راى العراق نفسه بحاجة للاستماع لنصائح مستشارين بريطانيين ولدفع مرتباتهم لاوبل نفقات المفوض السامي البريطاني نفسه اما الناتج النهائي فكان نشوء طبقة من الكمبرادورية المحلية المرتبطة في نشأتها ونفوذها ببريطانيا[٢] تكونت من ملاك الاراضي بالأساس والقيادات التقليدية.

وهكذا فنشاة الدولة العراقية الحديثة اكدت ان السياسات العربية هناك ما هي الا جزء من سياسات الحكومة البريطانية التي كان من مصلحتها تكريس الانقسامات والصراعات الاولية العرقية والدينية التي اسست سياسة التحالفات احد اهم اليات الدولة العراقية الحديثة فقد رفض الشيعة والاكراد الاعتراف بالدولة الجديدة فقد ساءهم الارتباط بدولة عراقية عربية، واما الشيعة الذين كانوا اشد الفئات مقاومة للمشروعات البريطانية فقد اعتبر قادتهم السياسيون والروحيون

---

[١] بييرجون لويزار، العراق والديمقراطية غير الممكنة. مصيدة الدولة القومية، في نيفين مسعد (محرر)، التحولات الديمقراطية في الوطن العربي، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، ١٩٩٣، ص١٨١.

[٢] غسان سلامة، المصدر السابق، ص٣٤.

"المجتهدون" ان مثل هذه الدولة القومية الجديدة من شانها ان تخضع العراق لبريطانيا لفترة طويلة من الزمن وهو ما لابد ان يمثل خطرا على الإسلام وتهديدا له. وحين نجحت القوات البريطانية في هزيمتهم لم يتوقف العراقيين عن المعارضة واعلان العصيان والتمرد على النظام العراقي. وهكذا لم تكن ثمة شرعية للدولة العراقية الجديدة سوى تلك التي تهيئها لها القوات العسكرية البريطانية. وكانت اغلب المناصب الكبيرة في الدولة الوليدة من نصيب البرجوازية العربية السنية الجديدة المكونة من اقطاعيين وبيروقراطيين ملاك اراضي وتجاز والتي اقتنعت بانها تمارس دوراً يؤهلها له ماضيها العباسي والعثماني، اما اغلب العراقيين وخصوصاً من الشيعة الذين لم يتصوروا انفصال السلطة السياسية عن الدين فقد اتهموا الإسلام السني بانه يمثل قاعدة النظام السياسي الجديد.

وفي هذه الفترة شهد العراق انقساما بين ثلاث كتل متفاوتة في ثقلها واهميتها: فقد كان الشيعة اغلبية من حوالي ٤٥% من اجمالي عدد السكان في حين كان السنة ٣٠% والاكراد ٢٠% من عدد السكان العراقيين، وقد زاد الامور تعقيدا ان هذه الجماعات كانت ذات طبيعة اثنية ودينية في نفس الوقت، فضلا عن ان توزيعها الجغرافي جعل كل جماعة تمثل اغلبية في اقليمها وان لم تكن كذلك بالضرورة بالنسبة لعدد السكان الاجمالي[1].

وورث الجيش بعد ان اصبح محور السياسة العراقية كل ارث الدولة العراقية هذا المتمثل في شرعية القوة وسياسة الانقسامات والتحالفات. فمنذ تكوين الجيش في ٦ كانون الثاني ١٩٢١ اصبح قوة رئيسية يجب ان يملك صاحب السلطة النفوذ والسيطرة عليها ومنذ البداية بقيت المؤسسة العسكرية مثل لفترة طويلة الشريحة الاجتماعية الحاكمة ووسيلة بيد الملك في مواجهة القبائل، وبصورة اقل وضوحا

---

[1] بيير جون لويزار، المصدر السابق، ص١٨٢– ١٨٣.

اداة للنخبة الحاكمة لمواجهة أي تحدي شيعي[١] وظهر ذلك في تركيب قمته الــذي صار مكونا من الشخصيات الشريفية (جعفر العسكري ونــوري الســعيد ومحمــود السناوي وجمال بابان وعلي جودت الايوبي...)[٢] غير انه مع انقلاب بكر صــدقي في ١٩٣٦ والانقلابات المتتالية، انقلب السحر على الساحر، واصبح الجيش يســعى إلى دور اللاعب لا إلى دور الإدارة في اللعبة السياسية ولكن دخول الجيش السياسة فضح أيضاً هشاشة الاندماج الاجتماعي داخله، اذ ان انقلاب ١٩٣٦ كــان كرديــا عراقيا بينما لعب القوميون العــرب دورا أساســيا فــي انقلابــات ١٩٣٧ و١٩٣٨ و١٩٤١[٣].

حتى وصل الجيش إلى السلطة في ١٩٥٨ نتيجة عناصر عدة أهمهــا علــى الارجح كونه يمثل تلك الشرائح الوسطى والفقيرة من المجتمع العراقي التــي رأت بلدها تسير في ركاب الاستعمار البريطاني، بينما كامل المنطقة تســير فــي اتجــاه التحرر الوطني. وهكذا جاءت النخبة الجديدة تحمل منظومة أفكار أكثر تناسقا بعــد ان فشلت النخبة السابقة في صياغة منظومة متناسقة قومية رغم إصرارها على هذه الصيغة في خطابهم السياسي وان جاءت غير واضحة وغير متناسقة[٤].

وجاء انقلاب ١٩٣٦ ثم ١٩٦٨ وجاء البعث للسلطة وعلى الرغم من ادعــاء النظام العراقي الجديد ان السلطة قد عادت بعد عشر سنوات من الحكم العســكري المتواصل إلى المدنيين من خلال البعث لكن هذه المقولة ليست صــحيحة فمجلــس

---

[١] غسان سلامة، مصدر سابق، ص١٥١.

[٢] بيير جون لويزار، مصدر سابق، ص١٨٧.

[٣] غسان سلامة، مصدر سابق، ص١٥١.

[٤] Majid Khadduri, Repulican Iraq, "A Study in Iraq Politics Since the Revolution of ١٩٥٨, London, Royal Institute of International Affairs: ١٩٦٩, P. ٥.

قيادة الثورة كان مؤلفا أساسا من خمسة عسكريين لم ينضم اليهم مـــدنيون الا بعـــد سنة واربعة اشهر من فوزهم بالسلطة[١].

المطلب الثاني: بنية العلاقات الاجتماعية

في دراسته المتعمقة التفصيلية للطبقات الاجتماعية والحركات الثوريـــة فـــي العراق قبل ثورة ١٩٥٨ توصل حنا بطاطو إلى ان عدم المساواة في ملكية الأرض كانت في أساس التكوين الطبقي فكان الملاك الكبار والملاك الصغار على طرفـــي نقيض في اتجاهاتهم السياسية أثناء الثورة وحتى في الحالات التي يكـــون الـــوعي الطبقي فيها نجد ان مواقع الأفراد والجماعات تؤثر إلى حـــد بعيـــد فـــي ســـلوكهم السياسي مما يستدعي التمييز بين الوعي الطبقي الظاهر والخفي. في العراق الملكي كان الفلاح الذي لا يملك أرضا يدرك ان هناك مسافات اجتماعية واقتصادية ونفسية تفصل بينه وبين المالك فلا يخطر بباله انه يمكن ان يتزوج ابنة سيدة، وبقـــدر مـــا ازدادت الفروقات في الملكية بقدر ما أصبحت العلاقات محكومة بهـــذه الفروقـــات أكثر مما كانت محكومة بالانتماءات الطائفية والقبلية. وبالنســـبة للشـــيوخ والســـادة المالكين، أصبحت ملكيتهم للأرض في الخمسينات من القرن العشرين أكثر أهميـــة في تقرير موقعهم الاجتماعي من مصادر مكانتهم التقليدية أي النســـب والمنصـــب المتوارث[٢].

وخلال العقد اللاحق لاستلام الحزب الحاكم الســـلطة فـــي العـــراق، حقـــق الراسمال المحلي الخاص نموا وازدهارا لا سابق لهما ونمت طبقة فاحشـــة الثـــراء

---

[١] غسان سلامة، المصدر السابق، ص١٥٤– ١٥٥.

[٢] حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر "بحث استطلاعي اجتماعي، بيروت، مركز دراســـات الوحدة العربية، ١٩٨٤، ص١٤١".

كان الجناح الأكثر ديناميكية وهيمنة في داخلها الذي برز في مجـالات المقـاولات عموما والبناء والتشييد خصوصا واستطاعت مصالحه ان تفـرض نشـاطات هـذا الجناح على اداء الاقتصاد العراقي عموما سواء في تحديد مسـتويات الأجـور أو الاسعار ومع اتساع نشاطات هذا الجناح بات قـادرا علـى ان يحيـل أي برنـامج اقتصادي حكومي إلى العدم ان لم يوفر له الوسائل الكافية للنشـاط بربحيـة اكبـر لاسيما وان التزاحم ظل على اشده لاجتذاب المقاولين للعمل في ظل فـورة أسـعار النفط ولم يكن التزاحم بين القطاع الحكومي والخاص فقط بل كـان بـين أجهـزة القطاع الحكومي نفسها لانجاز برامجها الاستثمارية وترتب على ذلك ضرورة تقديم تسهيلات لباقي أجنحة الرأسمالية العراقيـة أصـحاب معامـل المـواد الإنشـائية والصناعات المجهزة للمقاولين وارتبط بذلك أيضاً ضرورة تقديم تنازلات لتسـريع عملية الاستيراد وتعديل السياسة المصرفية بحيث تصبح القـروض فـي متنـاول الرأسمالية بيسر اكبر هكذا كانت آثار الازدهار في فرع واحـد مـن فـروع رأس المال الخاص تنتشر إلى باقي الفروع لتشابك مصالحها[١]. وحفـز هـذا التطـور الرأسمالي وجود مشتري رئيسي وقوي هو الدولة التي قامت أيضاً بتوجيه ضـربة إلى أساس التكوين الطبقي بعد ان صدرت عدة قوانين للاصلاح الزراعي من اهمها القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٨ والقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٠ والقـانون رقـم ٩٠ لسنة ١٩٧٥[٢].

والواقع ان الدولة لا تستطيع ان تخلق التشكيلة الرأسمالية فسلطة الدولة تقوم بتمهيد الطريق لعملية موضوعية تشق طريقها بعمق بل ان التحول السياسي ما كان

---

[١] عصام الخفاجي، الدولة والتطور الرأسـمالي فـي العـراق ١٩٦٨- ١٩٧٨، القـاهرة، دار المستقبل العربي، ١٩٨٣، ص١٦٥.

[٢] جلال عبد الله معوض، السياسة والتغير الاجتماعي في الوطن العربي، القاهرة، مركز البحوث البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، ١٩٩٤، ص٢٢٨.

له ان يحدث لولا فئات حققت وزنا ما في الحياة الاجتماعية السياسية الاقتصادية وتسعى إلى ترجمة هذا الوزن سياسيا وهنا تلعب الدولة دور خلاق للراسماليين بمحاباتهم هذه المجموعة دون تلك لكنها لا تخلق العلاقات الاجتماعية الرأسمالية[١].

إلى جانب ذلك بلغت مساهمة الدولة في العراق في الناتج المحلي الإجمالي حوالي ٦١.٧% في عام ١٩٨٧ علما بان إجراءات تصفية التدخل القومي في الاقتصاد بدأت في هذا العام فقط لتتسارع في الأعوام اللاحقة اما مساهمة القطاع الحكومي في الصناعة التحويلية فقد بلغت حوالي ٨٠% في ذلك العام وطوال عقد السبعينات تسارع معدل الاستثمارات الحكومية المركزية من متوسط ٧١.٧ مليون دينار خلال ١٩٦٨- ١٩٦٩ إلى ١٢١٤.٦ مليون دينار سنويا خلال الفترة ١٩٧٥- ١٩٧٧ وارتفع تكوين رأس المال الثابت الإجمالي من ٢٨٨.٦ مليون دينار عام ١٩٧٣ إلى ١٥٧٣ مليون دينار عام ١٩٧٨ وبرغم ظروف الحرب مع إيران والكساد الذي ابتدا منذ أواسط الثمانينات استمر هذا المعدل بالارتفاع ليصبح ١٩٧٧.٤ مليون دينار عام ١٩٨٧ وفي نفس الوقت كان متوسط مساهمة القطاع الخاص في قطاع البناء والتشييد يبلغ ٩١% حتى عام ١٩٨١ ارتفعت حصته لتبلغ ٩٣.٥ عام ١٩٨٣- وفي هذه العملية بالضبط ينشا التحالف الاجتماعي المميز لرأسمالية الدولة[٢] ومن خلال هذا الفهم للعلاقة بين سلطة الدولة والطبقة أو الفئات الصاعدة الذي لا يرى في الدولة خادما سلبيا ولا صانعا لها نستطيع فهم حاجة الفئات الاجتماعية إلى ثقل سياسي قوي لها في جهاز الدولة.

---

[١] عصام الخفاجي، البرجوازية المعاصرة والدولة المشرقية "دراسة مقارنة لمصر والعراق" في كتاب جدل "البرجوازية العربية المعاصرة"، دمشق، دار كنعان للدراسات والنشر، اغسطس، ١٩٩١، ص١٨٦.

[٢] عصام الخفاجي، البرجوازية المعاصرة والدولة المشرقية، مصدر سابق، ص١٨٠- ١٨١.

ولعلنا نستطيع ان نلمس هذا بوضوح من خلال ما كتبه صدام حسين نفسه في كتيب "الملكية الخاصة وسلطة الدولة": "ان أهم مستلزمات البناء الاشتراكي السيطرة على وسائل الإنتاج وتحويل ملكيتها إلى ملكية عامة إلى الحد وبالقدر الذي يغطي كافة مستلزمات تهيئة القاعدة المادية للبناء الاشتراكي، والمحافظة على الموازنة المطلوبة بين ذلك وبين ما هو مطلوب من دور ونشاط للملكية الخاصة والنشاط الخاص لخدمة الاشتراكية في نظرتها الشمولية للحياة وفق ظروفها ومراحلها المتطورة المتعاقبة. لذلك فان هذه النظرة لا تفترض ان تكون كل وسائل الإنتاج وكل النشاطات الاقتصادية ملكا عاما، ولكنها تشترط ان تكون الملكية الخاصة موضوعة في خدمة الاتجاهات والقوانين العامة للمجتمع من خلال البناء الاشتراكي والعلاقات الاشتراكية"[1].

وعلى الرغم من هذه الصبغة الدعائية حول الاشتراكية الا ان الملكيات الخاصة العراقية لم تمس بشكل جذري وبقي لها دور هام.. هذا من ناحية ومن ناحية أخرى ظلت العلاقات الرأسمالية هي السائدة وظل فائض وقت العمل الذي يولد فائض القيمة في القطاع العام والخاص يتم الاستيلاء عليه وفق الاسلوب الرأسمالي حتى في ظل ملكية الدولة التي ادت الدور الرأسمالي الجشع[2].

ومن ذلك يتضح لنا مجموعة من الظواهر ان رأسمالية المجتمع تتم بشكل مضطرد:

١. ظاهرة النفقات العسكرية الباهضة سمة أساسية من سمات الدول الرأسمالية السلطوية المفتقدة إلى الشرعية في العالم الثالث فقد بلغ ما انفق من ايرادات النفط على القطاع العسكري سنة ١٩٧٠، ٨٨% من ايرادات النفط وسنة

---

(١) صدام حسين، الملكية الخاصة ومسؤولية الدولة، بغداد، دار الحرية للطباعة، ١٩٨٠، ص١٣.

(٢) خلدون حسن النقيب، الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر "دراسة بنائية مقارنة" بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩١، ص٢٠٤.

١٩٧٥، ٣٨%، ١٩٨٠، ١٥٠%، ١٩٨٨ ١١٧%، ومـــع ذلـــك حـــدثت تحولات كبيرة في ميدان التعليم فالاحصائية التي اصدرتها وزارة التخطيط في عام ١٩٨٨ تشير إلى وجود ١٤ جامعة في الــبلاد بعــد ان كانــت ٤ جامعات في عام ١٩٦٨ وبلغ عدد الطلبة الجــامعيين ١٧٩٤٥٨ والطــاقم التدريسي ٩٤٥٨ استاذا ومحاضرا في عام ١٩٨٨. وجرت قفزة في التعليم المهني، الفرع الضروري في أي عملية تنموية ليصل عدد الطــلاب إلـــى ١٥٣٦٤٧ والاساتذة إلى ٩٣٢٣ في العام نفسه اما عـــدد طلبـــة اعـــداد المعلمين والمعلمات فبلغ ٢٠٣٦٠ واســـاتذتهم ١٦١٤ واحتـــل ٩٨١٤٠٩ تلميذا مقاعد الدراسة الثانوية ويدرسهم ٤٢٨٢٩ مدرساً وجلس على مقاعـــد الدراسة الابتدائية ٣٠١٢٠٢٨ تلميذاً يعلمهم ١٢٢٠٨٩ معلمـــا واحتضـــنت رياض الاطفال ٨٥٠٦٩ طفلاً يشرف عليهم ٤٦٥٤ مربياً أي ان حـــوالي ٤٤٣١٩٩٨ طالبا وتلميذاً و١٨٩٩٧٦ استاذاً انخرطوا في مختلف المراحل الدراسية خلال عام ١٩٨٨ فقط وهذا معناه ان ربع السكان ادمج في العملية التعليمية ادى ذلك إلى تقليل نسبة الأمية إلى ١٧% من السكان(١).

٢. تعاظم مساهمة المرأة العراقية في مختلف القطاعات ففـــي العمـــل الاداري احتلت المرأة قرابة ٨٠% من الوظائف وازدادت مساهمة المرأة في العمل الإنتاجي ليصل إلى ٣٠% في سنوات الحـــرب، وطبقـــا لاحصـــائية عـــام ١٩٨٨ شكلت الإناث نسبة ٣٨- ٤٢% من مجموع التلاميذ والطلبـــة فـــي مختلف المراحل الدراسية.. هذا في ظل استمرار عمليات التمييـــز الشـــديد ضدها(٢).

---

(١) عادل محمد حسن، العراق في ظل حكم المستبد، تطور العراق اجتماعيـــا وتخلـــف سياســـيا وانتهى إلى كارثة، صحيفة الحياة، ١٠/١٠/١٩٩٤.

(٢) بيير جون لويزار، المصدر السابق، ص١٩٧- ١٩٨.

٣. تحول كبير في التمدين أي انتقال ساكني الريف إلى المدينة والسبب يعود إلى الهجرة الواسعة بحثا عن ظروف اوسع في المدينة، حيث شكلت نسبة القاطنين في المدن ٧١% عام ١٩٨٨ ويسكن في العاصمة بغداد وحدها ربع السكان.

٤. هي ظاهرة التخصيصية فمنذ الثمانينات اختفى الحديث عن الاشتراكية تدريجيا من الخطاب البعثي، وتبع هذه مرحلة بيعت فيها مشروعات بالكامل لمستثمرين غربيين وفي اثناء الحرب دعت الدولة البعثية القطاع الخاص الوطني إلى الاستثمار في مختلف مجالات الاقتصاد فيما عدا نشاط استخراج البترول وقد قام النظام حينها بتنفيذ برنامج ضخم لتحويل المشروعات العامة في كل القطاعات الاقتصادية إلى مشروعات خاصة وتاكد هذا التوجه الجديد مع نهاية عام ١٩٨٨ حين اصدر الرئيس صدام حسين قرارا بتقديم اعفاءات ضريبية لمدة عشر سنوات بالنسبة لمشروعات القطاع الخاص، وقد تلقت سياسات التخصيص دفعة في ١٩٨٧ حيث نقل ما يقرب من ٤٧ مشروعا عاما إلى ملكية القطاع الخاص وفي عام ١٩٨٨ بدأ القطاع يلغى تدريجيا السيطرة على اسعار منتجات هذا القطاع كما وعد باخضاع قطاع البنوك والمالية لنفس قواعد التخصيص ومع بداية ١٩٨٩ سمح للشركات الأجنبية بانشاء مقار لها في العراق وتوقيع عقود مع شركات محلية دون الحاجة للمرور بالأجهزة الحكومية[١]. وهذا لا يتناقض ابدا مع كون العراق تميل لرأسمالية الدولة ولكن بالعكس فظاهرة الخصخصة النازعة إلى الغاء الأجر الاجتماعي تعبير عن اعادة رأسمالية الدولة هيكلة تدخلها في المسار الاقتصادي. فبدلا من الرقابة اليومية المباشرة لقطاعات اقتصادية باكملها باتت تتجه إلى الاقتصار على الامساك

---

[١] بيير جون لويزار، المصدر السابق، ص١٩٧– ١٩٨.

بالميكانيزمات الأساسية والتوجيه وتوفير الأسواق كلجنة متخصصة في البحث عن الأسواق من اجل تحقيق الفعالية لقانون القيمة الرأسمالي[1].

ولذلك فان اعتبارات الانفصال عن السوق العالمي بشكل ما بعد الحظر في التسعينات قد قللت من اندفاع ظاهرة الخصخصة.

المطلب الثالث: الإطار السياسي والايديولوجي

من اجل تحقيق التراكم وضمان استمراره على وتيرة عالية في ظل تخلف وسائل الإنتاج كان من الضروري ان يكون هناك نظام سلطوي استبدادي يستطيع القيام بهذه المهمة ويشكل النظام الستاليني في روسيا المثال الأوضح على هذه الحالة والذي يتقاطع مع المثال العراقي حيث يرى وضاح شرارة "ان المثال الشيوعي التقني- اذ جاز التعبير- يهيمن على السياسات العربية مع اختلاف المعتقدات حيث تبقى الطريقة أي نهج الاستيلاء على السلطة والمحافظة عليها في الجماعة نفسها التي استولت عليها.. ولا يصح ردها إلى نموذج تقليدي على رغم دور العلاقات العشائرية والعائلية والمذهبية فيهما. فالعلاقات العشائرية التي يبدو ان بعض المراقبين اكتشف مكانتها بعد هرب الصهرين الصداميين تجرى على خلاف جمع السلطة وعلى خلاف الوراثة في الولد البكر وهي ترعى المذاهب وكثرتها وتمايزها وتسعى إلى اخذ العشيرة بالرأي وتحكم في الخلافات وهذا ما تعرفه طريقة تولي السلطة البعثية ولا تقر به. وليس ازدواج السلطة والحكم وهو جوهر التولي الناصري والبعثي والقذافي لحكم من العشائرية التقليدية من شيء بل هو

---

[1] العفيف الاخضر، انهيار، رأسمالية الدولة الستالينية الاسباب والنتائج، مصدر سابق، ص٩٨-٩٩- ١٠٠.

اقرب ما يكون إلى الشيوعية الستالينية والماوية الكاسترويـة وهـو ركـن التقنيـة الانقلابي ولكن في ممارسة السلطة وتوليها[1].

ومما تقدم نرى ان النظام السياسي العراقي يقـوم علـى ثلاثـة مرتكـزات: شرعية القوة "الاستبدادية"، آلية سياسيـة الانقسـامات والتحالفـات، الايديولوجيـة البعثية.

أولاً: شريعة القوة (الاستبدادية):

"ان البنية الاحادية التي تتشكل منها الدولة التوتاليتارية ليست للمراقبة امـرا أكثر جلاء من غيره. بل ان العكس صحيح، ذلك ان كل الذين عالجوا المسالة بعمق وجدية اجمعوا على ان مصدرين للسـلطة يتعايشـان أو يتواجهـان فـي الدولـة التوتاليتارية الانفة الدولة والحزب"[2]. وهذا هو الحال في العـراق ففيمـا يتعلـق بالواقع الديمقراطي أي التعددية السياسية والحريات، يتجلى بوضوح معنى الحزب-الدولة، فلا باس بسن الدستاتير والقوانين وفصل السلطات واجراء الانتخابات علـى شرط ان تجري هذه الامور على الدلة المظاهرة وعلى الوجه الذي يعرفـه منهـا مجتمع الدول. اما السلطة الفعلية فمراتبها هي مراتب الحزب أو القوة المستترة التي استولت على الدولة وتصرف شؤونها[3]. وعلى الناحية المقابلة يعد مجلـس قيـادة الثورة- طبقا للدستور العراقي الصادر في ١٩٧٠ والمعدل في ١٩٧٣- بمثابة قمة الجهاز السياسي في الدولة واعلى سلطة تشريعية في البلاد. يقوم المجلس بانتخـاب احد اعضائه باغلبية الثلثين ليكون رئيسا للمجلس ورئيسا للجمهورية في ذات الوقت

---

[1] وضاح شرارة، العراق عندما يبقى من السياسـة تقنيـة الاسـتيلاء علـى الحكـم، الحيـاة، ١٩٩٥/٨/٢٧.

[2] حنا ارندت، في التوتاليتارية، ترجمة انطـوان ابـو زيـد، بيـروت، دار السـاقي، ١٩٩٣، ص١٤٨.

[3] وضاح شرارة، المصدر السابق، ص١٤٨.

واخر ليكون نائبا له. وينظر المجلس في كافة السياسات الداخلية والخارجية وله حق عزل أي من اعضائه أو اضافة اعضاء جدد اليه بحد اقصى اثنى عشر عضوا، ويعد رئيس المجلس الذي هو رئيس السلطة التنفيذية بمثابة القائد الاعلى للقوات المسلحة وفقا للدستور كما انه يقوم بتعيين اعضاء مجلس الوزراء[١]. وينص الدستور أيضاً على وجود جمعية وطنية تمثل فيها كافة الجماعات السياسية والاجتماعية في البلاد، تضطلع هذه الجمعية بمسؤولية مناقشة مشروعات القوانين التي يقترحها مجلس قيادة الثورة أو التي يتقدم بها ربع اعضائها على الاقل[٢]. وبالطبع فان نظرة عابرة على الدستور العراقي تكفي لاستنتاج ان مجلس قيادة الثورة يهيمن بشكل كامل على الجمعية الوطنية حيث تجدد الهيئة العليا التابعة له اسماء المرشحين لعضويتها في كل منطقة ولها ان ترفع من قائمة المرشحين اسم أي مرشح اذا توفرت لديها القناعة بانه غير مؤمن بمبادئ واهداف ثورة ١٧- ٣٠ تموز أو بدور قادسية صدام في الحفاظ على العراق، وان عطائه في قادسية صدام لا يتناسب مع قدراته وامكانياته. واذا تبين لها انه لا يستوفي احد الشروط الخاصة بالسن والاهلية والتعليم وانه غير متزوج باجنبية أو غير مشمول بالمصادرة العامة أو غير محكوم عليه بجريمة التامر على ثورة تموز ١٩٦٨ أو على نظام الحكم أو محاولته قلب نظام الحكم أو الاتصال بجهة اجنبية "المادة ١٨ من القانون ٥٥ لسنة ١٩٨٠"[٣].

---

[١] احمد يوسف احمد، السياسة الخارجية العراقية وجدلية العلاقة بين معطيات البيئة الداخلية واداء الدور في: بهجت قرني، علي الدين هلال، السياسات الخارجية للدول العربية، ترجمة: جابر عوض، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية جامعة القاهرة، ١٩٩٤، ص٣٠٨.

[٢] المصدر السابق، ص٣٠٩.

[٣] تقرير "العراق وسيادة القانون" دراسة اعدتها اللجنة الدولية للحقوقيين، جنيف، فبراير، ١٩٩٤.

اما مجلس الوزراء فيحدد الدستور اختصاصاته في المادة ٦٢ باعداد مشروعات القوانين ورفعها إلى رئيس الجمهورية للنظر في تشريعها وفقا للدستور، وكذلك اعداد مشروعات الانظمة واصدارها باستثناء الانظمة الخاصة بوزارة الدفاع والاجهزة والدوائر الامنية كافة تتولى رئاسة الجمهورية اصدارها دون عرضها على مجلس الوزراء، بالاضافة إلى متابعة تطبيق التشريعات واصدار القرارات اللازمة لتنفيذها.

وهكذا فان مجلس الوزراء لا يتمتع كهيئة بصلاحيات تقريرية مهمة فدوره على الصعيدين السياسي والاداري محدود جدا فرئيس الجمهورية هو الذي يمارس السلطة الاجرائية بمفرده يعاونه في ذلك الوزراء والرئيس هو الذي يعين الوزراء ويعفيهم من مناصبهم ساعة يشاء وهم مسؤولون امامه كما ان رئيس الجمهورية هو الذي يعين رئيس الوزراء ويقيله حسب مشيئته واقالة رئيس الوزراء لا تعني استقالة الوزارة باكملها وقد درج رؤساء الجمهورية في العراق منذ عام ١٩٦٧ على الجمع بين المنصبين ومشى صدام حسين على هذا التقليد. اما الوزير فهو الرئيس الاداري للوزارة التابعة له وهو الرئيس الاعلى لجميع موظفي وزارته والمؤسسات التابعة لها.

اما القضاء فهو لا يشكل سلطة مستقلة بذاتها لان النظام العراقي لا يعترف الا بوجود سلطة واحدة في المجتمع وهذه السلطة يمارسها مجلس قيادة الثورة وتتفرع عن هذه السلطة وظائف تشريعية وادارية وقضائية الا ان طبيعة الخدمة التي يقدمها القضاء وهي اقامة العدالة عن طريق تطبيق القوانين وضمان احترام مضامينها نصا وروحا تفرض استقلال القائمين بها، واستقلال القضاء تمليه ضرورة احترام ارادة المشرع المعبر عنها فيما يضعه من قوانين[١]. وهكذا فان

---

[١] قانون اصلاح النظام القانوني رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٧، الوقائع العراقية عدد (٢٥٧٦) ١٩٧٧/٣/١٤.

القضاء وظيفة مميزة فهو ليس سلطة مستقلة بذاتها بل يخضع في تنظيمه وتحديد اختصاصاته لارادة مجلس قيادة الثورة– الهيئة العليا في الدولة وصاحب الولاية التشريعية العامة– والعلة الحقيقية في النظام القضائي العراقي لا تكمن في النصوص انما في ممارسات مجلس قيادة الثورة الذي كثيرا ما يتدخل في سير العدالة عن طريق اصدار قرارات لها قوة القانون تؤدي إلى تعطيل عمل القضاء أو تجميده ومن الامثلة على ذلك، قرار ارجاء النظر في الدعاوى التي اقامها أو يقيمها المقاولون العراقيون على الوزارات ومؤسسات القطاع الاشتراكي لمدة سنة من اصدار القرار أو قرار منع المحاكم من سماع أي دعوى ضد المفارز المكلفة بتعقب الهاربين والمتخلفين عن اداء الخدمة العسكرية في حال اضطرار هذه المفارز إلى استعمال القوة لالقاء القبض عليهم[1] اما الاشكالية الثانية المؤثرة على سير العدالة بشكل سليم على وجود نظام شامل ذي صلاحيات واسعة من المحاكم الاستثنائية.

اما التعددية السياسية فكما تشير النشرة القومية لحزب البعث "الديمقراطية والتعددية" ان التعددية التي نؤمن بها ونسعى اليها ليست تعددية سائبة بل تعددية مشروطة مبدئية تتفق والاهداف القومية النهائية، تعددية ترفض تقويض النظام الذي بنيناه بدم الشهداء وعرق المناضلين وهدمه[2] وهكذا فان حزب البعث يتحكم ايديولوجيا في أي حزب قائم حيث تنص المادة الثالثة من قانون الاحزاب السياسية على انه يشترط على الحزب السياسي ان يقر بالطابع الشعبي لثورتي ١٩٥٨ و١٩٦٨ وان يعتز بمنجزاتهما وعلى راسها الحرب ضد ايران والكويت وايضا تشترط على الحزب السياسي ان يكون ذا توجه عربي وحدوي علما بان هناك احزابا عراقية لا يدخل موضوع الوحدة ضمن اهتماماتهم وهكذا فانه بعبارة أخرى

---

[1] تقرير، العراق وسيادة القانون، مصدر سابق.

[2] "الديمقراطية والتعددية" النشرة القومية لحزب البعث، مكتب الثقافة والاعلام، بغداد، دار الحرية للطباعة والنشر، فبراير ١٩٩٤، ص١٨.

على الحزب السياسي ان يبايع النظام القائم وان يسلم بصواب اطروحاته السياسية لكي يحصل على الترخيص ويكتسب الصفة الشرعية وهكذا فانه من حق مجلس الوزراء ان يحل الحزب السياسي اذا لم يبلغ عدد المنتمين اليه خلال سنتين من تشكيلة الفي شخص أو اذا ثبت اقامته لعلاقة مباشرة أو غير مباشرة مع جهة حكومية اجنبية أو عربية أو اذا ثبت قبوله اموال نقدية أو عينية من احزاب أو جمعيات أو افراد في الخارج دون موافقة مجلس الوزراء وكما يتضح من هذا فانه لا يصعب على السلطة الحاكمة ايجاد أي ذريعة لحل أي حزب سياسي لا ترضى عنه خاصة في ظل اوراق الضغط العديدة التي يجيئ على راسها ان رئيس الجمهورية هو الذي يحدد المنحة السنوية للحزب (اهم موارد الحزب المالية).

اما فيما يختص بحقوق الانسان فيقول تقرير منظمة العفو الدولية لسنة ١٩٩٥ "اعتقل الالاف من المشتبه في معارضتهم للحكومة واقاربهم اثناء هذا العام واستمر اعتقال عشرات الالاف ممن القي القبض عليهم في السنوات الماضية وكان من بينهم عدد من سجناء الراي واستمر انتشار التعذيب وصدرت قوانين تنص على عقوبات جديدة تتضمن بتر اطراف المذنبين الجنائيين".

وظل مصير كثير من المعتقلين الذين قبض عليهم مجهولا وظل الغموض يكتنف حالات الآف المعتقلين الذين اختفوا في السنوات السابقة واتسع نطاق عقوبة الاعدام بدرجة كبيرة ونفذ عدد مجهول من احكام الاعدام كما وقع عدد مجهول أيضاً من حالات الاعدام خارج نطاق القضاء وارتكبت انتهاكات حقوق الانسان على نطاق واسع في بعض مناطق كردستان العراق الخاضعة لسيطرة الاكراد بما في ذلك القاء القبض على الاشخاص بصورة تعسفية والتعذيب والقتل العمد والتعسفي[1].

---

[1] التقرير السنوي لمنظمة العفو الدولية، ١٩٩٥، ص٢٠٦، ٢٠٧.

وهكذا يمكن استنتاج الدور الهائل الذي يقوم به جهاز امن الدولـــة الـــداخلي والذي لا يتورع عن القيام باي سلوك تجاه المعارضين في ظل غيـــاب أي ســـلطة رقابية. ويتقاطع هذا الدور مع امتيازات مالية ومعنوية هائلة يعطيها صدام لاعضاء الجهاز لخلق صلة لا تنفصم[١].

والواقع ان ازمة الشرعية والديمقراطية بلغت ذروتها على يد صدام حســين الذي حكم بسلطة فردية مجسدة "هي جزء لا يتجزا من طبيعة الدولة الاستبدادية" لا تخضع لقانون أو رقابة، ويلخص محمد عبد الجبار الوضع الديمقراطي في العــراق في اربع نقاط: ١. تركز السلطة تدريجيا في يد شخص واحد هو صدام حسين الذي يمارسها بشكل فردي مطلق وكانها ملك شخصي له. ٢. تحول الجناح المدني فـــي الحكم محمد حمزة الزبيدي، طارق عزيز، سعدون حمادي.. إلى فئة بيروقراطيـــة وتكنوقراطية لا تشارك في اتخاذ القرار ومهمتها فقط تنفيذ قـــرارات الـــرئيس. ٣. تعزز الجهاز الامني الداخلي وتعدد اذرعه ووظائفه. ٤. تعزز الجهـــاز الاعلامـــي وتحول الاعلام إلى التلقين الايديولوجي والى الدعاية للحزب ثم إلى تاليـــه صـــدام الفرد الحاكم[٢].

ثانيا: سياسة الانقسامات العرقية والعشائرية

---

[١] Fran Hazelton, Iraq Since the Gulfwar: Prospects for Democracy, London: Zed Books, Ltd., ١٩٩٤, P. ٢٣.

[٢] محمد عبد الجبار، ازمة الديمقراطية في العراق: من الحزب الواحد إلى الفرد الواحد، صحيفة الحياة ١٩٩٣/١٠/٢٤.

تعد التحالفات العشائرية الركن الثاني من استراتيجية عمل النظام السياسي في العراق بعد شرعية القوة حيث تستند قواعده في اللعبة السياسية إلى القدرة على مغازلة الانقسامات بين الشيعة والاكراد والسنة والتي تتخذ حتى ابعادا جغرافية قبلية[١].

ومن هنا يمكن فهم اهتمام نظام صدام بتدعيم تحالفاته مع عشائر الدليم والجبور وشمر وفي قيام الحكومة العراقية على تركيبة يجب ان تكون سنية المضمون في إطار توازن يكفل تمثيل الانقسامات بالشكل الذي يضمن عدم الانفجار[٢].

ثالثا: الايديولوجية البعثية

تلعب الايديولوجية دورا هاما في أي نظام استبدادي وهو دور تاطير منظومة الاكراه وبالتالي لا يصبح النازي المقتنع هو خير المواطنين في الحكم النازي وانما المرء الذي ينعدم لديه التمييز بين الحدث والتوهم والتمييز بين الحقيقي والمزيف وهذه الحالة يجب ان ينعزل الناس عن بعضهم فتسود اجواء السرية والدسائس وهذه هي الارض الخصبة التي يقوم فيها التحكم والقمع[٣].

وينطبق هذا على البعث العراقي فمنذ سيطرته على مقاليد الحكم في ١٩٦٨ والحزب الذي ذاب في شخص صدام حسين يمثل المنفذ الوحيد للافراد للحركة والمشاركة والتفكير وخاصة بعد ان اخذ بالصيغة الهرمية الفاشية ذاتها لتبتدئ بالراس وتنتهي بقواعد يشكل فيها هذا الراس نموذجها الامثل[٤].

---

[١] انظر:

Gareth Smyth, Divided in Unity, New Stateman and Society, Jan. ١٢, ١٩٩٣, P. ١٨.

[٢] Ofra Bengio, Shi's and Politics in Bathi Iraq, Middle Eastern Studies, V.٢١, Jan. ١٩٨٥, P. ٥.

[٣] حنا ارندت، المصدر السابق، ص٢٦٨- ٢٦٩.

[٤] جواد الحائري، هل يجد العراقيون انفسهم امام تجربة بعثية ثالثة تجري عليهم؟ الحياة ١٩٩٥/٦/٢٦.

اما الايديولوجية البعثية فهي تغذي كل شيء نسبي وفي طريقه لان يصبح كذلك وليس هناك ما هو شرعي لم يقم به الحزب وكل شيء له قصد مستخرج من الزامات الحركة واهدافها وكما قال صدام حسين في احدى خطبه الموجهة إلى مناضلي الحزب "تذكر دائما ان مبادئك وتجربتك الخاصتين هما وحدهما اللتان تمثلان الحقيقة النهائية القادرة على الاستجابة لبناء المجتمع الجديد للامة العربية وفي مكان اخر من الخطاب تحدث صدام حسين عن ضرورة ان ينمو داخل كل من مناضلي الحزب جدار خارجي يمنع التأثيرات السيئة تلك التأثيرات التي لا تاتي من الخارج فقط وانما تظهر نفسها في قحيط منحرف غير مقبول[١].

هكذا تتاثر النخبة السياسية بكل الظروف السابقة لتحدد حركتها واساليب تجنيدها ودورها.

المبحث الثالث

النخبة الحاكمة في العراق

المطلب الأول: خلفيات النخبة

شهدت النخبة التي تحكم العراق منذ عام ١٩٦٨ تغيرات في غاية الأهمية تمثلت في اربعة مستويات: المستوى الأول في عام ١٩٨٦ اصبح العراق يحكم من قبل جيل جديد من كوادر البعث ووضحت هذه المسالة في قمة الهرم السياسي المستوى الثاني كان التغير في توليفة الاصول العرقية الاقليمية فبينما في ١٩٦٨ كان كل اعضاء الكيانات السياسية العليا من المثلث السني العربي الواقع بين بغداد والموصل والحدود السورية واصبحوا منذ ١٩٨٦ من اغلب مناطق العراق مع بقاء سيطرة السنة العرب. المستوى الثالث تكون مجلس قيادة الثورة في ١٩٦٨ من قادة عسكريين وفي ١٩٨٦ احتل مكانهم كوادر البعث وذلك بسبب الشك المتبادل بين

---

[١] سمير الخليل، جمهورية الخوف، عراق صدام، القاهرة، دار الثقافة الجديدة، ١٩٩١، ص١٢٩.

صدام والجيش وقادته. المستوى الرابع في ١٩٦٨ كان العراق محكوما مـــن قبـــل اناس جاءوا من الشرائح الدنيا من الطبقات الوسطى في المدن وصارت الان تعـــود إلى الشرائح الدنيا من الطبقات الوسطى في الريف[١].

والحقيقة انه منذ اواخر الثمانينات في اعقاب سلسلة من التغيرات بدات منـــذ ١٩٧٠ اصبح العراق تحت حكم تركيبة جديدة للنخبة في بعض سماتها تعتبر فريدة وغير مسبوقة. فمنذ السبعينات كان الوزراء معروفين بسجلهم في النشـــاط القـــومي العروبي وبالاستقلال السياسي واختفت هـــذه الظـــاهرة فـــي الثمانينـــات لصـــالح البيروقراطيين صغار السن وبينما كان ٨٠% من مجلس قيادة الأول ولدوا بين عام ١٩١٤ و١٩٢٥ في منتصف ١٩٧٧ صار ٦٠% منهم مولودين في ١٩٣٧ وبعـــد ذلك وعلى الرغم انه حدث بالتدريج وليس عن طريق انقلاب انه بنهاية الســـبعينات كان جيل جديد من نشطاء البعث قد تولوا التنفيذ.

والحقيقة ان هناك تغيرين اخرين لا يقلان أهمية الأول هو اختـــراق الشـــيعة لطرقات السلطة في المؤسسات الثلاث الكبرى والثاني هو التقليل مـــن نفـــوذ قـــادة الجيش والتغيرين عكس الوضع اثناء حكم عبد الكريم قاسم في ١٩٥٨ وما بعـــدها حين تشكل مجلس قيادة الثورة بالكامل من ضباط جيش ليس منهم شيعي واحد.

اما في عام ١٩٨٧ فقد صار ٢٢% من مجلس قيـــادة الثـــورة و٣٠% مـــن الحكومة من الشيعة، اما بالنسبة لضباط الجيش فقد شكلت النســـبة ١١% بالنســـبة للاول و١٣% بالنسبة للثاني[٢].

اما الخلفية الاجتماعية والاقليمية للنخبة فتمثل حالة مختلفة فنهاية الثمانينـــات شهدت ذروة ظاهرتين استمرت بانقطاعات قصيرة منذ الاربعينـــات الاولـــى كـــان

---

[١] Amazia Baram, the Ruling Political Elite in Bathi Iraq, (١٩٦٨- ١٩٨٦): the Changing Features of a Collective Orofile, International Journal of Middle East Studies, Nov. ١٩٨٩, V.٢١, P.٤٤٧.

Amazia Baram, the Ruling Political Elite in Bathi Iraq, P. ٤٦٧.

انحدار سطوة السياسيين القادمين من بغداد والذين شكلوا ٥٠% من نخبة السلطة بين ١٩٤٨ و١٩٥٨ وبدايات حكم البعث ففي ١٩٨٦ اختفى البغداديون من مجلس قيادة الثورة ومثلوا بشكل صغير في القيادة القطرية للبعث والحكومة (١٣%) وكانت هناك عملية موازية هي وصول الطبقات الوسطى الدنيا القادمة من الريف ففي جهورية ١٩٥٨ الثورية تحولت السلطة من يد الطبقات العليا إلى أعضاء الطبقة الوسطى الذين يجيئون من المدن المتوسطة والصغيرة ومنذ ١٩٨٢ أصبح من ٣٠% إلى ٥٠% من أعضاء الكيانات السياسية العليا الثلاث من الطبقات الدنيا من الريف[١].

والحقيقة ان هذه التركيبة تمتعت طوال الوقت بسيطرة المثلث السني طوال الوقت ويرجع ذلك إلى عملية تشكل البرجوازية العراقية المعاصرة التي أصبحت أكثر تجانسا ولكن اقل تمثيلا، اذ سيطر إقليم واحد هو شمال بغداد العربي وغربها (الدليم، الموصل، تكريت) على عملية التطور الرأسمالي، وهذا يفسر أيضاً اسباب تكرار اسماء العائلات القادمة من الدليم في تشكيلة البرجوازية العراقية (الكبيسي، العاني، الراوي، الدليمي...) ففي حين ان البرجوازية الموصلية تبلورت في فترات مبكرة من تاريخ العراق لا يمكن قول الشيء نفسه فيما يتعلق بالدليم وتكريت التي شكل القادمون منها ثقلا كبيرا في الحياة السياسية العراقية وهم الذين مكنوا صدام حسين من التعامل مع المؤامرات التي حيكت ضده واستولى هؤلاء على المناصب الرئيسية في الجيش والأجهزة الأمنية لكن من الخطأ القول انها لم تكن موجودة من قبل فمنذ الحرب العالمية الثانية كان مهاجروا الدليم ينخرطون في نشاطات المقاولات الثانوية وصناعة النسيج وتجارتها اعتمادا على تقاليد الحرف التي كانت قائمة في اوائل هذا القرن ويدخلون في جهاز الدولة لانسداد فرص النشاط الاقتصادي الأخرى لكن تطورهم كان محجوزا بحكم سيطرة العائلات القديمة على

---

[١] Ibid, P. ٤٦٨.

الحياة الاقتصادية والسياسية ولهذا يصح القول ان ثورة ١٤ تموز وما بعدها جاءت لتعبر عن هذه الفئات الوسطى وشعورها بالظلم كما انها فكت القيد امام تطور هؤلاء وصعودهم[١].

وهكذا، فان العشائرية والاقليمية في تركيبة نخبة السلطة تجيئ كآلية تمكن صدام حسين والمسيطرين على رأسمالية الدولة من الاستمرار في الحكم وليست تعبيرا ديمقراطيا عن المجتمع المنقسم وهذا يظهر بوضوح في عمليات التجنيد والحراك والصراع.

وتبقى التأكيد على ان التغيرات التي حدثت في النخبة العراقية ما هي الا تغيرات على السطح من اجل الاستجابة لمقتضيات التغيير في الواقع ومن اجل ضمان استمرار التركيبة الحاكمة والا لماذا لم يكن هذا التغيير مصحوبا بتغير في السياسات.

المطلب الثاني: التجنيد والحراك والصراع في نخبة السلطة العراقية

الإشكالية المحورية في قضايا التجنيد والصراع في نخبة السلطة في العراق هي ان النظام يدور حول فرد يمسك بجميع الخيوط بيديه على نحو يختلف نوعيا عن ظاهرة شخصية السلطية التي تحدث في كثير من الأنظمة السلطوية وبعض الأنظمة الديمقراطية في ظروف معينة كنتيجة لغلبة الإدارة الشخصية على الإدارة المؤسسية في عراق صدام لا يوجد أي قدر من المؤسسية لانه ببساطة لم تعد هناك مؤسسات منذ نهاية السبعينيات بل هياكل شكلية للموافقة الالية تبصم على قرارات الزعيم. وحتى المؤسسة العسكرية التي انهمكت في قمع الأكراد ثم في الحرب مع إيران قبل ان تضعفها مغامرة غزو الكويت أصبحت تحت سيطرة أجهزة أمنية عدة

---

[١] عصام الخفاجي، البرجوازية المعاصرة والدولة المشرقية، دراسة مقارنة لمصر والعراق، مرجع سابق، ص١٨٧.

يحركها الزعيم بمهارة وخبرة وحس امني سلطوي مرهف تأتي من ثلاثة روافد متداخلة احدها حزبي بعثي والثاني عسكري والثالث عائلي وعشائري[١].

وهكذا يمكن ان نفهم ان المعيار الأساسي للتجنيد هو الولاء لصدام حسين في إطار الضوابط السابقة وبهذا نرى دور العائلة كأقرب الحلقات إلى صدام وأكثرها ولاء وبهذا نفهم دور عدي وقصي وحسين كامل وعلي حسن المجيد... الخ.

والحراك داخل النخبة يتم بطريقتين اما بالتصعيد لاعلى طبقا لما يراه صدام لحفظ التوازن أو لتدعيم الموالين له أو لأسفل ويتم ذلك عادة اما من خلال عمليات التطهير التي يقوم بها صدام من الحين للآخر.

أو من خلال الهروب قبل الوقوع في شباكها فلقد هرب سفراء ووزراء وموظفين وضباط جيش وأصحاب مناصب عليا من كل اتجاه وكان اخر هؤلاء حسين كامل الذي هرب مع اخيه ثم استدرج إلى بغداد وقتل مع اخيه صدام كامل وكذلك هروب حواس الصديد مع عشرات من ابناء قبيلة شمر العراقية وتعتبر حملة التطهير التي قام بها صدام حسين في أعقاب هروب حسين كامل مثالا واضحا على الالية التي يستخدمها صدام حسين لتطهير وتنقية نخبته من أي عناصر قد يقل ولاؤها عن المعدل المطلوب. وبالطبع فان ما يصدق على التجنيد والحراك يصدق على اتخاذ القرار حيث يعتبر صدام حسين المركز الرئيس لاتخاذ القرار مع بعض التأثير الطفيف الذي قد يمارسه بعض التكنوقراط الا ان صدام حسين هو في النهاية صاحب القرار حيث يصفه التقرير المركزي للمؤتمر القطري التاسع للبعث "المبادر يطرح الصيغ النظرية والسياسية وقائد عملية توحيد الجبهة الوطنية والقائد الشعبي والتعبوي لعملية تاميم النفط وهو المخطط الأول لعملية التنمية الشاملة في العراق وهو واضع استراتيجية البحوث النووية وهو القائد والموجه في حقل الفكر

---

[١] وحيد عبد المجيد، متى يصل التفكك إلى قلب الحلقة الضيقة للنظام العراقي؟ الحياة ١٩٩٥/٩/١.

والثقافة والاعلام وهو منفذ الثورة وهو الذي يرسم سياسة الحـزب والثـورة فـي الميدان القومي وفي الحقل الدولي وهو القائد الذي يستطيع ان يستاصل السـرطان ويبقى على الجسد حيا قويا[١].

وهكذا فان البحث يخلص إلى ان النخبة السياسية في العراق بكل ممارسـاتها هي نتاج وتعبير عن سمات هيكلية في النظام السياسي العراقي الذي يعبر عن نظام رأسمالية الدولة الذي يتماشى مع الظروف الخاصة بالدولة العراقية ونشأتها ليصب في مجموعة من الآليات التي تضمن استمراره وهكذا فان إزاحة صدام حسين مـن السلطة لم تتم الا بالاحتلال الأمريكي للعراق الذي دمر كل بناه التحتية وغير نظامه الاجتماعي ووضع بذرة التفرقة بين مكونات المجتمع العراقي.

----

[١] التقرير المركزي للمؤتمر القطري التاسع لحزب البعث العربي الاشتراكي في القطر العراقي، يونيو، ١٩٨٢، بغداد يناير ١٩٨٣.

المصادر

١. توم بوتومور، النخبة والمجتمع، ترجمة جورج جحا، بيـــروت، المؤسســة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٢.

٢. توم بوتومور، علم الاجتماع السياسي، ترجمة وميض عمر نظمي، بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر، ١٩٨٦.

٣. مصطفى كامل السيد، دراسات في النظرية السياسية، القاهرة، بدون ناشـــر، ١٩٩٤.

٤. توم بوتومور، علم الاجتماع والنقد الاجتماعي، ترجمة د. محمد الجوهري، والدكتور السيد الحسيني، د. علي ليلـــة، ود. احمـــد زايـــد، القـــاهرة، دار المعارف، ١٩٨١.

٥. ريمون ارون، صراع الطبقات، ترجمة عبـــد الحميـــد الكاتـــب، بيـــروت، منشورات عويدات، ١٩٨٣.

٦. نيكولاس بولانتزاس، السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية، ترجمة عـــادل غنيم، القاهرة، دار الثقافة الجديدة، ١٩٨٩.

٧. موريس باريبي، تكون الدولة الحديثة في نظـــر مـــاركس، ترجمـــة حلـــيم اليازجي، مجلة الطريق، يوليو العدد ٤، ١٩٩٤.

٨. انطونيو غرامشي، كراسات السجن، ترجمة عـــادل غنـــيم، القـــاهرة، دار المستقبل العربي، ١٩٩٤.

٩. لينين، الدولة والثورة، مختارات لينين في ثلاثة اجزاء، ج٢، موســـكو، دار التقدم، ١٩٧١.

١٠. العفيف الاخضر، انهيار راسمالية الدولة الستالينية في محمود امين العالم (محرر)، الماركسية البيرويسترويكا ومستقبل الاشتراكية، القاهرة، دار قضايا فكرية، ١٩٩٠.
١١. مهدي عامل، مقدمات نظرية لدراسة اثر الفكر الاشتراكي في حركة التحرر الوطني، بيروت، دار الفارابي، ١٩٩٠.
١٢. غسان سلامة، المجتمع والدولة في المشرق العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧.
١٣. بييرجون لويزار، العراق والديمقراطية غير الممكنة، مصيدة الدولة القومية، في نيفين مسعد (محرر)، التحولات الديمقراطية في الوطن العربي، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، ١٩٩٣.
١٤. حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر، بحث استطلاعي اجتماعي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤.
١٥. عصام الخفاجي، الدولة والتطور الراسمالي في العراق ١٩٦٨- ١٩٧٨، القاهرة، دار المستقبل العربي، ١٩٨٣.
١٦. عصام الخفاجي، البرجوازية المعاصرة والدولة المشرقة "دراسة مقارنة لمصر والعراق" في كتاب جدل البرجوازية العربية المعاصرة، دمشق، دار كنعان للدراسات والنشر، ١٩٩١.
١٧. صدام حسين، الملكية الخاصة ومسؤولية الدولة، بغداد، دار الحرية للطباعة، ١٩٨٠.
١٨. خلدون حسن النقيب، الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر "دراسة بنائية مقارنة" بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩١.

١٩. عادل محمد حسن، العراق في ظل حكم المستبد، تطور العراق اجتماعيا وتخلفه سياسيا وانتهى إلى كارثة، صحيفة الحياة ١٠/ ١٠/ ١٩٩٤.
٢٠. وضاح شرارة، العراق عندما يبقى من السياسة تقنيـة الاستيلاء علـى الحكم، صحيفة الحياة، ٢٧/ ١٩٩٥/٨.
٢١. حنا ارندت، في التوتاليتارية، ترجمة انطوان ابـو زيـد، بيـروت، دار الساقي، ١٩٩٣.
٢٢. محمد عبد الجبار، ازمة الديمقراطية في العراق، من الحزب الواحد إلـى الفرد الواحد، صحيفة الحياة ٢٤/ ١٩٩٣/١٠.
٢٣. جواد الحائري، هل يجد العراقيون انفسهم امام تجربة بعثية ثالثة تجـري عليهم؟ صحيفة الحياة ١٩٩٥/٦/٢٦.
٢٤. سمير الخليل، جمهورية الخوف، عراق صـدام، القـاهرة، دار الثقافـة الجديدة ١٩٩١.
٢٥. وحيد عبد المجيد، متى يصل التفكك إلى قلب الحلقـة الضـيقة للنظـام العراقي، صحيفة الحياة ١٩٩٥/٩/١.
٢٦. التقرير المركزي للمؤتمر القطـري التاسـع لحـزب البعـث العربـي الاشتراكي في القطر العراقي، يونيو، ١٩٨٢.

المصادر الاجنبية:

١. Ramon Aron, Main Currents in Sociological Thpought٢, London: Pin-Guin Books, ١٩٧٤.

٢. C. Wright Mills, The Power Elite, Oxford Univ. Press, ١٩٧٣.

٣. Saul K. Padover (Editor), The Eosential Mary "The non Economic Writings", New York: New American Library, ١٩٧٩.

٤. W. Wesolowski, Classes, Strata and Power, London: Routledge and Kegan Paul, ١٩٧٢.

٥. Ralph Miliband, The State in Capitalist Society: an Analysis of the Western System of Power, London: The Camelot Press Ltd: ١٩٧٠.

٦. Tony Cliff, State Capitalism in Russia, London: Plouto press, ١٩٧٤.

٧. Brayan S. Tumer Capitalism and Class in the Middle East, Theories of Social Change and Economic Development, London, Heinemann Educational Book: ١٩٨٤.

٨. Majid Khadduri, Republican Iraq "A Study in Iraq Politics Since the Revolution of ١٩٥٨, London, Royal Institute of International Affairs: ١٩٦٩.

٩. Fran Hazelton, Iraq Since the Gulfwar: Prospects for Democracy, London: Zed Books, Ltd, ١٩٩٤.

١٠. Gareth Smyth, Divided in Unity, New Stateman and Society, Jan, ١٢, ١٩٩٣.

١١. Amazia Baram, The Ruling Political Elite in Bathi Iraq, (١٩٦٨- ١٩٨٦) the Changing Features of a Collective Orofile, International Journal of Middle East Studies, Nov. ١٩٨٩.

ملخص باللغة العربية

تحاول هذه الدراسة الاقتراب من القضايا المتعلقة بنخبة السلطة في العراق وان تدرس العلاقة بينها في تركيبها ودورها ووظيفتها وبين المجتمع العراقي الذي تحكمه رأسمالية الدولة منذ عام ١٩٦٨.

وفي هذا الاطار تناقش الدراسة المداخل النظرية المختلفة لدراسة نخبة السلطة ومحاولة تقديم اطار مناسب لدراسة نخبة السلطة في العراق من خلال المقابلة النقدية بين نظريات النخبة ونظيرها التاريخي(النظرية الماركسية) بعدها تنتقل الدراسة في المبحث الثاني الى تحديد معالم رأسمالية الدولة في العراق سواء الاقتصادية-الاجتماعية او السياسية الايديولوجية وتأثير ذلك على طبيعة السلطة ومن ثم النخبة وبعدها يحاول المبحث الثالث تقديم بعض الاستنتاجات الخاصة بالتجنيد والحراك والصراع في اطار خلفيات واليات نخبة السلطة في العراق.

Abstract

This study attempts to approach the issues of elite power in Iraq and to examine the relationship between composition and its role and function and the Iraqi society governed by state capitalism since ١٩٦٨. In this context, the study discusses various theoretical approaches to the study of elite power and try to provide an appropriate framework for the study of elite power in Iraq through cash interview between Palm and historical theories (Marxist theory) then go study in the second topic to define state capitalism in Iraq, whether social or political-economic ideology and its impact on

the nature of power and then the elite and then the third topic tries to offer some conclusions on recruitment and mobility and conflict within the power elite in mechanisms wallpapers Iraq.